قضايا التوسط والواسطة
في اللغة

دراسة نحوية

إعداد

أ.د/ أحمد محمد أحمد خالد

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد النبى الأمى وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد .

فهذا بحث بعنوان ((قضايا التوسط والواسطة فى اللغة . دراسة نحوية)) .

وقضايا التوسط والواسطة من القضايا النحوية المهمة لما يترتب عليها من آثار لفظية ومعنوية ، وقد وقع للنحاة خلافات كثيرة فى تلك القضايا ، وجاء بعضها خالياً من التحقيق .

وقد رأيت أن تلك القضايا تحتاج إلى تحقيق ودراسة وهذا ما دفعنى إلى بذل الجهد فى جمع مسائل هذا البحث ، وترتيبها ، وتحقيقها بالدراسة والمناقشة .

وظاهرة التوسط فى اللغة قد كثرت فى التراكيب ، ووقع التوسط بالاسم ، والفعل ، والحرف ، والجملة ، وكان منه الواجب والجائز ، وذكر النحاة ما يمتنع منه ، وبعض العوامل تغير حكمها بالتوسط ، وجاء فى بعض ظواهر التوسط إفادة معنى لم يكن موجوداً بدونه .

والواسطة أطلقت فى الاصطلاح النحوى على ما يحكم عليه بحكم يقف بين حكمين كالاسم الذى يحكم عليه بأنه ليس مصروفا ولا ممنوعا من الصرف ، وأطلقت أيضا على ما يوصل العامل للمعمول . ومسائل الواسطة من المسائل التى كثر فيها الخلاف بين النحاة .

وهذا البحث يشتمل على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

- **الفصل الأول** : قضايا التوسط فى اللغة .
- **الفصل الثانى** : الواسطة بين حكمين .
- **الفصل الثالث** : العمل بواسطة .

وبينت فى الخاتمة أهم نتائج البحث .

فأرجو من الله العلى القدير أن يتقبل عملى هذا ، وأن ينفع به ، وهو ولى التوفيق .

أ.د/ **أحمد محمد أحمد خالد**

الفصل الأول

قضايا التوسط في اللغة

هذا الفصل يشتمل على المسائل الآتية :

المسألة الأولى : توسط ضمير الفصل .

المسألة الثانية : توسط المبتدأ بين الخبر المتعدد لفظا لا معنى .

المسألة الثالثة : توسط الخبر بين الفعل والاسم فى باب كان .

المسألة الرابعة : توسط الخبر بين "ما" النافية و "كان" أو إحدى أخواتها .

المسألة الخامسة : توسط الخبر بين "ما" و "دام" .

المسألة السادسة : معنى كان المتوسطة بين متلازمين .

المسألة السابعة : توسط الخبر بين الفعل والاسم فى باب كاد .

المسألة الثامنة : توسط الخبر بين إن وأخواتها واسمها .

المسألة التاسعة : توسط معمول خبر إن وأخواتها .

المسألة العاشرة : توسط الأفعال القلبية بين معموليها .

المسألة الحادية عشرة : توسط أعلم وأرى بين المفعول الثانى والثالث .

المسألة الثانية عشرة : توسط المفعول به وبين الفعل والفاعل .

المسألة الثالثة عشرة : توسيط المنصوب فى نحو "هذا عبد الله حقا" .

المسألة الرابعة عشرة : التنازع فى المتوسط .

المسألة الخامسة عشرة : توسط المفعول معه .

المسألة السادسة عشرة : توسط المستثنى بإلا بين جزئى كلام .

المسألة السابعة عشرة : توسط المستثنى بإلا بين المستثنى منه وصفته .

المسألة الثامنة عشرة : توسط الحال بين العامل وصاحبها .

المسألة التاسعة عشرة : توسط الحال بين المبتدأ والخبر الظرفى العامل فى الحال .

المسألة العشرون : توسط أفعل التفضيل بين حالين .

المسألة الحادية والعشرون : توسط التمييز .

المسألة الثانية والعشرون : ما يتوسط بين فعلى التعجب والمتعجب منه .

المسألة الثالثة والعشرون : توسط الجملة بين فاعل بئس والمذموم .

المسألة الرابعة والعشرون : توسط الواو بين جملة الصفة والموصوف .

المسألة الخامسة والعشرون : توسط ما لا يسأل عنه فى نحو قوله تعالى : (أأنتم أشد خلقا أم السماء) .

المسألة السادسة والعشرون : التابع بتوسط حرف .

المسألة السابعة والعشرون : توسط فاء السببية ومدخولها .

المسألة الثامنة والعشرون : توسط إذن الواقع بعدها المضارع .

المسألة التاسعة والعشرون : ما يتوسط بين الشرط والجزاء .

المسألة الثلاثون : توسط الشرط .

المسألة الحادية والثلاثون : توسط القسم .

المسألة الثانية والثلاثون : المضارع المتوسط بين الشرط والجزاء .

المسألة الثالثة والثلاثون : توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين جملتى الشرط والجواب .

المسألة الرابعة والثلاثون : الاحتجاج بتوسط لا النافية على أنها ليست من حروف الصدارة .

المسألة الخامسة والثلاثون : الإشارة إلى المتوسط .

المسألة السادسة والثلاثون : ما وضع للمتوسط من حروف النداء .

المسألة السابعة والثلاثون : التنوين المتوسط فى المنادى المعرفة .

هذا وقد اعتمدت فى ترتيب هذه المسائل فى أغلبها على ترتيب الألفية لابن مالك .

المسألة الأولى : توسط ضمير الفصل .

من شروط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر أو بين ما اصله المبتدأ والخبر [1] .

فيتوسط بين المبتدأ والخبر نحو "زيد هو المنطلق" ، وبين معمولى ظن نحو "ظننته هو الكريم" ، وبين اسم إن وخبرها نحو قوله تعالى : (إنه هو الغفورُ الرحيمُ) [2] ، وبين اسم ما الحجازية وخبرها نحو "ما زيد هو القائم" ، وبين اسم كان وخبرها نحو قوله تعالى : (كنت أنت الرقيبَ عليهم) [3] .

وهذا الضمير يسمى فصلا وعمادا ، والفصل من عبارات البصريين كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه وأنه لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير .

والعماد من عبارات الكوفيين كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده [4] .

وقال المتأخرون : إنما سمى فصلا ؛ لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا ، لأنك إذا قلت : "زيدٌ القائم" جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة [5] .

---

(1) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ١/٣٧٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٢٢٤ .

(2) يوسف : ٩٨ .

(3) المائدة : ١١٧ ، وانظر شرح الكافية للرضى ٢/٢٣، ٢٤ .

(4) انظر الكتاب ٢/٣٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٠ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٤ .

(5) انظر شرح الكافية للرضى ٢/٢٤ .

المسألة الثانية : توسط المبتدأ بين الخبر المتعدد لفظا لا معنى .

يمتنع توسط المبتدأ بين الخبر المتعدد لفظا لا معنى ، ففى نحو "الرمان حلو حامض" لا يجوز فيه توسط المبتدأ بين "حلو حامض" ، فلا يقال : "حلو الرمان حامض" [1] . ويستدل بذلك على أن نحو "حلو حامض" فى معنى الخبر الواحد .

المسألة الثالثة : توسط الخبر بين الفعل والاسم فى باب كان .

الأصل تأخير الخبر فى باب كان كما فى المبتدأ والخبر ، وقد يتوسط بين الفعل والاسم . وهو جائز مع جميع أفعال هذا الباب [2] .

وقال السيوطى : " وأجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب بين الفعل والاسم أى حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ . قال تعالى : (وكان حقا علينا نصرُ المؤمنين) [3] ، وقال : (ليس البرَ أن تولوا) [4] ، وقال الشاعر :

لا طيبَ للعيشِ ما دامت منغصةً ... لذاتُهُ بادكارِ الموت والهرَمِ [5]

---

(1) انظر أوضح المسالك ١/٢٣٠ ، والهمع ١/١٠٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/١٨٢ ، وشرح الأشمونى على الألفية ١/٢٢٣ .

(2) انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ١٣٣ .

(3) الروم : ٤٧ .

(4) البقرة : ١٧٧ .

(5) البيت من بحر البسيط ، ولم أقف له على قائله . وقال الشيخ عبد المنعم الجرجاوى :

- والشاهد فى قوله : "ما دامت منغصة لذاته" حيث قدم خبر دام على اسمها ، وهو جائز عند الجمهور خلافا لابن معط ، والبيت حجة عليه . وله أن يقول : إن اسم "دامت" ضمير مستتر فيها جوازا تقديره هى يعود على "اللذة" ، و "منغصة" خبرها ، و "لذاته" نائب فاعل لـ"منغصة" فهو من باب التنازع أى تنازع دام ومنغصة قوله : "لذاته" وأعمل الثانى ، وأضمر فى الأول كما رأيت لا من باب تقديم الخبر على الاسم ؛ لأنه يلزم على ذلك الفصل بين العامل وهو "منغصة" والمعمول وهو "بادكار" بأجنبى وهو "لذاته" . إذا علمت ذلك فلا شاهد فى البيت حينئذ ؛ لأن الدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال ، فالأولى الاستشهاد على ذلك بقول الشاعر :

ما دام حافظ سرى من وثقت به ... فهو الذى لست عنه راغبا أبدا "

شرح شواهد ابن عقيل ص ٤٦ ، ٤٧ .

وقال :

فليـــسَ سواءً عالمٌ وجهولُ [1] ....

ومنعه الكوفيون فى الجميع ؛ لأن الخبر فيه ضمير الاسم ، فلا يتقـــدم على ما يعود عليه . ومنعه ابن معط فى دام ، ورد بأنه مخالف للنص الســـابق ، وللقياس كسائر أخواتها ، وللإجماع ، ومنعه بعضهم فى ليس تشبيها بـــ "مـــا" ، وهو محجوج بالسماع ، والخلاف فى ليس نقله أبو حيان عـــن حكايـــة ابـــن دستوريه [2] ، ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الإجماع علـــى الجـــواز تبعـــا للفارسى ، وابن الدهان ، وابن عصفور " [3] .

والصحيح جواز التوسط من غير استثناء ، وعليه قول ابن مالك :

([1]) البيت من بحر الطويل قاله الســوأل بن عادياء الغســانى اليهودى ، وقيل قاله : اللجلاج الحــارثى والأول أشهر . وصدر البيت :

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم

- انظر شرح الشواهد للعينى بهامش شرح الأشمونى ٢٣٢/١ .

([2]) قال أبو حيان فى قوله تعالى : (ليس البر أن تولوا) : " وقرأ حمزة وحفص (ليس البر) بنصـــب الـــراء ، وقرأ باقى الســبعة برفع الراء ..... فمن قرأ بنصب (البر) جعله خبر ليس ، و (أن تولوا) فى موضـــع الاسم ، والوجه أن يلى المرفوع ؛ لأنها بمنزلة الفعل المتعدى ، وهذه القراءة من وجه أولى وهو أن جعـــل فيها اسم ليس (أن تولوا) وجعل الخبر (البر) وأن وصلتها أقوى فى التعريف من المعرف بالألف واللام ، وقراءة الجمهور أولى من وجه وهو أن توسط خبر ليس بينها وبين اسمها قليل ، وقد ذهب إلى المنع مـــن ذلك ابن دستوريه تشبيها لها بـــ "ما" . أراد الحكم عليها بأنها حرف كما لا يجوز توسيط خبر "مـــا" ، وهو محجوج بهذه القراءة المتواترة ، وبورود ذلك فى كلام العرب . قال الشاعر :

سلى إن جهلت الناس عنـــا وعنهم ... وليـــس ســـواء عالم وجهولُ

- وقال الآخر :

أليس عظيما أن تلـــــــمَ ملمةً ... وليس علينا فـــى الخطوب معولُ "

- البحر المحيط ٣،٢/٢ ، وانظر معانى القراءات للأزهرى ١٩١/١ ، والحجة لابن خالويه ص ٩٢ .

([3]) الهمع ١١٧/١ .

وفى جميعها توسطَ الخبرْ أجز [1] .....

وقال الأشمونى : "محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ، فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شئ فى الخبر نحو "كان غلام هند بعلها" ، و"ليس فى تلك الديار أهلها" لما عرفت [2] . ومن المانع خوف اللبس نحو "كان صاحبى عدوى" ، واقتران الخبر بـ "إلا" نحو (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء) [3] ، وأن يكون فى الخبر ضمير يعود على شئ فى الاسم نحو "كان غلام هند مبغضها" [4] لما عرفت أيضا " [5] .

المسألة الرابعة : توسط الخبر بين (ما) النافية و (كان) أو إحدى أخواتها .

قال الرضى : "وأما همزة الاستفهام وما النفى إذا لم يكن مع زال وأخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو "ما قائما كان زيد" ، و"أقائما كان زيد" [6] .

وذكر أن نحو "ما قائما كان زيد" جائز باتفاق ، وأن توسيط الخبر بين "ما" النافية وبين زال وأخواتها لا يجيزه الكوفيون ؛ لأن حرف النفى لازم هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز "ما قائما زال زيد" [7] .

---

(1) انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ١٣٣ ، والتصريح ١٨٧/١ ، وأوضح المسالك ٢٤٢/١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ ، وقطر الندى وبل الصدى ص ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩ .

(2) قوله : "لما عرفت" أى من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر .

(3) الأنفال : ٣٥ .

(4) الصواب الجواز فى مثل هذا لعود الضمير على متقدم رتبة وإن تأخر لفظا . انظر حاشية الصبان ٢٣٢/١ .

(5) شرح الأشمونى على الألفية ٢٣٢/١ ، وانظر الهمع ١١٧/١ .

(6) شرح الكافية للرضى ٢٩٩/٢ .

(7) انظر شرح الكافية للرضى ٢٩٧/٢ .

والصحيح هو جواز التوسط بين "ما" والفعل الناقص مطلقا سواء أكان النفى شرطا فى العمل أم لا نحو "ما قائما كان زيد" ونحو "ما قائما زال زيد" [1] .

المسألة الخامسة : توسط الخبر بين (ما) و (دام) .

استظهر ابن عقيل جواز توسط الخبر بين "ما" و "دام" .

قال فى قول ابن مالك :

وفـــى جميعها توسطَ الـــخـــبرْ أجـــــزْ وكُلّ سبقَهُ دام حظرْ

"وأشار بقوله : "وكل سبقه دام حظر" إلى أن كل العرب أو كل النحاة منع سبق خبر "دام" عليها ، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على "ما" المتصلة بها نحو "لا أصحبك قائما ما دام زيد" فمسلم ، وإن أراد أنهـــم منعـــوا تقديمه على دام وحدها نحو "لا أصحبك ما قائما دام زيد " – وعلى ذلك حملـه ولده فى شرحه ـ ففيه نظر ، والذى يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دام علـــى دام وحدها ؛ فتقول : "لا أصحبك ما قائما دام زيد" كما تقول : "لا أصحبك مـــا زيدا كلمتَ" [2] .

وعلى القول بأنه لا يفصل بين الموصول وصلته بمعمولها فإنـــــه يمتنـــع توسط الخبر بين ما ودام [3] .

المسألة السادسة : معنى كان المتوسطة بين متلازمين .

وقعت كان فى اللغة زائدة متوسطة بين شيئين متلازمين [4] ، فهل لهـــا معنى عند زيادتها أولا ؟

---

(1) انظر أوضح المسالك ٢٤٦/١ ، والتصريح ١٨٩/١ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٢٣٤/١

(2) شرح ابن عقيل على الألفية ٢٧٦/١ ، وانظر شرح الألفية لابن الناظم ص ١٣٤ ، وشرح الأشمـــونى علـــى الألفية ٢٣٣/١ .

(3) انظر التصريح بمضمون التوضيح ١٨٨/١ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٢٣٣/١ .

(4) انظر التصريح بمضمون التوضيح ١٩١/١ ، والهمع ١٢٠/١ .

قال خالد الأزهرى : " وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى البتة بل إنما لم يؤت بها للإسناد ، وإلا فهى دالة على المضى ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضى نحو "ما كان أحسن زيدا" [1] .

ونازع الرضى فى كونها زائدة إذا كانت بمعنى المضى [2] .

قال الرضى : " اعلم أن كان تزاد غير مفيدة لشئ إلا محض التأكيد ، وهذا معنى زيادة الكلمة فى كلام العرب كقوله :

سَراةُ بنى أبـــى بكر تسامى علـــى كان السومةِ العراب [3]

وكذا قيل فى قوله تعالى : (من كان فى المهد صبيا) [4] إنها زائدة غـــير مفيدة للماضى ، وإلا فأين المعجز ، وصبيا على هذا حال [5] ، وكذا قولهـــم : " ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم" . وكـــذا قول الفرزدق :

---

(1) التصريح بمضمون التوضيح ١٩٢،١٩١/١ ، وانظر الكتاب ٧٣/١ .

(2) انظر حاشية يس على التصريح ١٩١/١ .

(3) البيت من الوافر لم يعرف قائله .

- وسَراة بمعنى سادات جمع سَرِى ، والشاهد فى زيادة (كان) أى على المسوقة العراب وهى الخيـــل التى جعلت عليها علامة وتركت فى المرعى ، والعراب : الخيل العربية .
- انظر الخزانة ٢٠٧/٩ ، وشرح الشواهد للعينى بهامش شرح الأشمونى ٢٤١/١ ، وشرح شواهد ابن عقيل ص ٥٠ ، ولسان العرب مادة (ك و ن) ، وسر الصناعة ٢٩٩،٢٩٨/١ .

(4) مريم : ٢٩ .

(5) قال بزيادة (كان) فى الآية أبو عبيدة والمبرد أي كيف نكلم فى المهد صبيا . وصبيا على هـــذا نصـــب على الحال من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع صلة .

- انظر حاشية الجمل على الجلالين ٦٠/٣ ، والمقتضب ١١٧/٤ .

فـــى لـــجة غمرت أباك بحورُها فـــى الجاهلية كان والإسلامِ [1]

وأما إذا دلت كان على الزمن الماضى ولم تعمل نحو "ما كان أحســـــن زيدا" وكذا قولهم : "إن من أفضلهم كان زيدا" عند سيبويه [2] ، وقال المبرد : إن زيدا اسم إن ، وكان خبرها ، و "من أفضلهم" خبر كان ، ورد بأن خـبر إن لا يتقدم على اسمها إلا إذا كان ظرفا ، ففى تسميتها زيادة نظر لما ذكرنـــا أن الزائد من الكلم عندهم لا يفيد إلا محض التأكيد ، فالأولى أن يقال سميت زيادة مجازا لعدم عملها ، وإنما جاز ألا تعملها مع أنها غير زائدة ؛ لأنها كانت تعمـــل لدلالتها على الحدث المطلق الذى كان الحدث المقيـــد فى الخـــبر يغـــنى عنـــه لا لدلالتها على زمن الماضى ، لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يـــدل عليه من الحدث لا للزمان فجاز لك أن تجردها فى بعض المواضع عـــن ذلـــك الحدث المطلق لإغناء الخبر عنه ، فإذا جردتها لم يبق إلا الزمان ، وهو لا يطلـــب مرفوعا ولا منصوبا ، فبقى كالظرف دالا على الزمان فقط ، فلذا جاز وقوعـــه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف تبيينا لإلحاقه بالظروف التى يتسع فيها فيقـــع بين ما التعجب وفعله ، وبين الجار والمجرور نحو :

..... على كان المسومة .....

فثبت أن كان المفيدة للماضى التى لا تعمل مجردة عن الدلالـــة علـــى الحدث المطلق .

---

(1) البيت من الكامل من قصيدة للفرزدق هجا بـــها جريرا . وقبله يخاطبه :

أشـــبهت أمـــك إذ تعـــارض دار مـــا بأدقـــة متقاعســـين لئـــام

وحســـبت بحـــر بـــنى كليـــب مُصـــدراً فغرِقـــتَ حـــين وقعـــت فى القمقـــام

- والشاهد فى البيت زيادة (كان) بين المتعاطفين .
- انظر الخزانة ٢١١/٩ .

(2) انظر الكتاب ١٥٣/٢ .

وقد ذكر السيرافى أن فاعلها مصدرها أى كان الكون ، وهو هـوس إذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت . وقوله :

بَدَالكَ من تلك القَلُوص بَدَاءُ [1] .....

معناه : رأى باد المصدر بمعنى اسم الفاعل . ومذهب أبي على لا فاعل لها على ما اخترنا . فعلى هذا قول الفرزدق :

فكيفَ إذا مررتُ بدارِ قـومٍ وجيـــــرانٍ لنا كانوا كرامِ [2]

"كانوا" فيه ليست بزائدة كما ذهب إليه المبرد ، وإنما قال ذلك لثبوت فاعلها ، بل "لنا" خبرها ، أى : جيران كرام كانوا لنا . وقال سـيبويه : هـى زائدة مع الفاعل ؛ لأنه كالجزء منها ، والأول أولى ؛ لإفادتها معنى ، وعملـها لفظا" [3] .

المسألة السابعة : **توسط الخبر بين الفعل والاسم فى باب كاد .**

قال السيوطى : "لا يتقدم الخبر فى هذا الباب على الفعل فلا يقـال : " أن يقوم عسى زيد" اتفاقا كما حكاه فى البسيط ، ويتوسط بين الفعل والاسم

---

(1) عجز البيت من الطويل قاله محمد بن بشير الخارجى فى ذم رجل وعده بقلوص ومطله ، وصدره :

لعلك والموعودُ حقّ لقاؤُهُ .....

- وأنشده الرضى على أن (بداء) فاعل بدا ، وهو مصدرٌ بمعنى اسم الفاعل ، والتقدير : بدالـك رأىٌ باد .
- والقلوص : الناقة الشابة . (انظر الخزانة ٢١٣/٩ ، وشرح شواهد المغنى ٨١٠/٢ .

(2) البيت من قصيدة من الوافر قالها الفرزدق يمدح بها هشام بن عبد الملك ، وقيل سليمان بن عبد الملـك . و(جيران) بالجر عطف على قوم ، و(لنا) خبر كانوا إن لم تكن زائدة ، ونعت الجيران إن كـانت زائـدة أو تامة بمعنى وجدوا . و (كرام) بالجر صفة لجيران .

- انظر الكتاب ١٥٣/٢ ، والمقتضب ١١٦/٤ ، والجمل ص ٥٩ ، والخزانة ٢١٧/٩ ، وشـرح شواهد المغنى ٦٩٣/٢ ، وشرح الشواهد للعينى بهامش شرح الأشمونى ٢٤٠/١ ، وشرح شـواهد ابن عقيل ص ٤٩ .

(3) شرح الكافية للرضى ٢٩٣/٢ ، ٢٩٤ .

إذا لم يقترن بأن اتفاقا نحو "طفق يصليان الزيدان . قال ابن مالك : والسبب فى ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا ، فلو قدمت لازدادت مخالفتها الأصل ، وأيضا فإنها أفعال ضعيفة لا تتصرف فلها حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف فلم تتقدم أخبارها ؛ لتفضلها كان وأخواتها ، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف فأجيز توسطها تفضيلا على إن وأخواتها .

فإن اقترن بـ (أن) ففى التوسط قولان ،

أحدها : الجواز كغيره وعليه المبرد والسيرافى وصححه ابن عصفور .

والثانى : المنع وعليه الشلوبين "[1] .

ففى نحو : "عسى أن يقوم زيد" يجوز فى "يقوم" أن يقدر خاليا من الضمير ، فيكون مسندا إلى زيد ، وتكون عسى مسندة إلى "أن والفعل" مستغنى بهما عن الخبر ، فتكون تامة [2] .

ويجوز أن يقدر متحملا لضمير زيد ، فيكون زيد مرفوعا بعسى ، ويكون "أن والفعل" فى موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة . وأجاز الوجه الثانى المبرد ، والسيرافى ، والفارسى ، ومنعه الشلوبين [3] .

المسألة الثامنة : توسط الخبر بين إن وأخواتها واسمها .

لا يجوز فى باب "إن" أن يتوسط خبرهن بينهن وبين أسمائهن ؛ لأن التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ، ومن عادتهم أنهم إذا تركوا شيئا لا يعودون إليه . قال :

---

(1) الهمع ١٣١/١ .

(2) انظر المقتضب ٧٠/٣ .

(3) انظر أوضح المسالك ٣٢٣/١، ٣٢٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٠٩/٢ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٢٦٦/١ .

إذا انْصَرَفَتْ نفسى عن الشئ لم تكنْ عليه بوجهٍ آخرَ الدهر تُقبلُ [1]

هذا إذا لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، فإن كان ظرفا أو جارا ومجرورا فإنه يجوز توسيطه بين إن وأخواتها واسمها .

قال الرضى : "واعلم أن حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر هاهنا إلا أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الأحرف وأسمائها نحو "إن فى الدار زيدا" . وإن كان الاسم مع ذلك نكره وجب تأخيره نحو (إن لدينا أنكالا) [2] كما فى المبتدأ أو الخبر" [3] .

وذكر الرضى فى باب المرفوعات أن أمر الخبر فى باب إن ليس كأمر خبر المبتدأ فى تقديمه إلا أن يكون ظرفا ، فإن حكمه إذن حكمه فى جواز التقدم إذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى : (إن إلينا إيابهم . ثم إن علينا حسابهم) [4] ، وفى وجوبه إذا كان الاسم نكرة نحو "إن من البيان لسحرا" [5] .

ويجب التوسط أيضا فى نحو "إن عند هند عبدها" ، و"إن فى الدار ساكنها" حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

واغتفر التوسط بالظرف والجار والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما فى الاستعمال ، ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الأحرف ؛ لأنه لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره بخلاف العكس .

وإلى جواز التوسط بالظرف والجار والمجرور أشار ابن مالك بقوله :

---

(1) انظر التصريح بمضمون التوضيح ١/٢١٤ .

(2) المزمل : ١٢ .

(3) شرح الكافية للرضى ٢/٣٦١ ، وانظر شرح الألفية لابن الناظم ص ١٦٢ .

(4) الغاشية : ٢٥ ، ٢٦ .

(5) شرح الكافية للرضى ١/١١٠ .

ورَاعِ ذَا الترتيبَ إلاَّ فـــى الذِى كليت فيها أوهُنَا غيرَ البذِى [1]

وقال الرضى : "وإنما جاز تقديم الخبر ظرفا لتوسعهم فى الظروف مـــا لا يتوسع فى غيرها ؛ لأن كل شئ من المحدثات فلابد أن يكـــون فى زمـــان أو مكان فصارت مع كل شئ كقريـــه ، ولـــم تكن أجنبية منه ، فدخلت حيـث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبى ، وأجرى الجار مجـــراه لمناسبة بينهما إذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور ، والجار محتاج إلى الفعـــل أو معناه كاحتياج الظرف " [2] .

وبين ابن هشام فى القطر علة منع توسط الخبر فى باب إن ، وتجويـزه فى باب كان ، قال : "لا يجوز فى هذا الباب توسط الخبر بـــين العـــامل واسمـــه ، ولا تقديمه عليهما ، كم جاز فى باب كان ، لا يقال : "إن قائم زيدا" ، كمـــا يقال : " كان قائما زيد " ، والفرق بينهما أن الأفعال أمكن للعمل من الحروف فكانت أحمل لأن يتصرف فى معمولها ، وما أحسن قول ابن عنين يشكو تأخره :

كأنى من أخبـــار إن ولم يُجزْ لـــه أحدٌ فى النحوِ أن يتقدمَا " [3]

المسألة التاسعة : توسط معمول خبر إن وأخواتها .

لا يأتيَ إن وأخواتها معمول خبرها إلا إن كان ظرفا أو مجرورا .

قال السيوطى : "ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها فلا يقال : " إن طعامك زيدا آكل " بالإجماع ، فإن كان ظرفا أو مجـــرورا جـــاز للتوسع فيهما كقوله :

---

(1) انظر التصريح ٢١٤/١ ، والأشباه والنظائر ٧٧/٢ ، والهمع ١٣٥/١ ، والقطر ص ١٦٠ ، ١٦١ .

(2) شرح الكافية للرضى ١١٠/١ ، ١١١ .

(3) قطر الندى وبل الصدى ص ١٦٠ ، وانظر حاشية عبادة على شذور الذهب ٢٢/٢ .

فلا تلحَنى فيها فإن بحبّهـــا أخاك مصابُ القلب جمّ بلابلُهْ [1]

ومنع الأخفش قياس ذلك ، وقصره على السماع " [2] .

وإن كان المعمول حالا فالجمهور يمنع توسطه بين إن وأخواتهـــا وبـــين اسمها ، وأجازه أبو على الحسن بن على بن حمدون الآمدى المعروف بـــالجلولى . قال :

لأنهم أجروا الحال مجرى الظرف نحو : " إن ضاحكا زيدا قائم" [3] .

ويجوز توسط المعمول بين الاسم والخبر مطلقا فى باب إن نحو "إن زيـــدا لطعامك آكل" [4] وإنما جاز توسط المعمول بين الاسم والخبر فى بـــاب إن ، ولم يجز تقديمه على الاسم ؛ لأن فى تقديمه على الاسم فصلا لها عن معموليها معا [5] .

المسألة العاشرة : توسط الأفعال القلبية بين معموليها .

يختص المتصرف من الأفعال القلبية وهو ما عدا هب ، وتَعَلمْ بالإلغـــاء وهو إبطال العمل لفظا ومعنى [6] .

وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المعمولين نحو "زيـــد قـــائم ظننـــت" ، أو توسط بينهما نحو "زيد ظننت قائم" لضعفها حينئذ بتقدم المعمول كما هـــو شأن العامل إذا تأخر .

---

(1) البيت من الطويل وهو من أبيات الكتاب .

- وقوله : (فى تلحنى) هو فى أى لا تلمنى فى حب هذه المرأة . وقوله : (جـــم) أى عظيـــم ، وكثـــير ، وقوله : (بلابله) أى وساوسه ، جمع بلبلة وهى الوسوسة . والشاهد فى قوله : (بحبها) حيث تقـــدم معمـــول خبر إن على اسمها لكونه جاراً ومجروراً .
- انظر الكتاب ١٣٣/٢ ، والخزانة ٤٥٢/٨ ، وشرح الشواهد للعينى لها من شرح الأشمـــونى ٢٧٢/١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٩٦٩/٢ ، وشرح شواهد ابن عقيل ص ٦٦ .

(2) الهمع ١٣٥/١ ، وانظر الكتاب ١٣٢/٢ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٢٧٢/١ .

(3) انظر الهمع ١٣٥/١، ١٣٦ .

(4) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢١٤/١ .

(5) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٧٢/١ .

(6) انظر شرح الكافية للرضى ٢٧٩/٢ ، والهمع ١٥٣/١ ، وشرح الألفية لابـــن النـــاظم ص ٢٠٢ ، وأوضح المسالك ٥٤/٢ ، والتصريح ٢٥٣/١ ، والقطر ص ١٧٢ .

وذهب الجمهور إلى أن هذا الإلغاء على سبيل التخيير لا اللزوم فلك الإلغاء ، والإعمال . وإلغاء المتأخر أولى من إعماله بلا خلاف لضعفه بالتأخر وذكر ابن الناظم أنه أحسن وأكثر .

وفى المتوسط خلاف . قيل إعماله أولى ؛ لأن الفعل أقوى من الابتداء ، وهو عامل لفظى . وقيل هما سواء ؛ لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح [1] .

وقال الدنوشرى : إذا توسط هذه الأفعال بين المفعولين ففى هذه الحالة أنت بالخيار فى الإعمال والإلغاء ، فإن تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء تعين الإلغاء نحو : " لزيد ظننت قائم" ، وإن كان الفعل منفيا تعين الإعمال نحو "زيد لم أظن قائما" [2] .

وقال ابن الناظم فى قول ابن مالك :

وجوز الإلغاء لا فى الابتدا .....

"وعلم - أيضا - أنه إذا توسط بين المفعولين جاز فيه الإلغاء ، والإعمال ، وهما على السواء ، إلا أن يؤكد الفعل بمصدر ، أو ضميره ، فيكون إلغاؤه قبيحا ، تقول : " زيد ظننت عالم" ، وإن شئت : "زيدا ظننت عالما" وكلاهما حسن ، ولو قلت : زيدا ظننت عالما منطلقا ، أو زيدا ظننته منطلقا أى : ظننت الظن قبح فيه الإلغاء " [3] .

---

(1) انظر الهمع ١٥٣/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢٨٠/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، وأوضح المسالك ٦٠/٢ ، والتصريح ٢٥٤/١ ، والقطر ص ١٧٣ ، وتسهيل نيل الأمانى فى شرح عوامل الجرجانى ص ٣٣ .

(2) انظر حاشية يس على التصريح ٢٥٣/١ .

(3) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠٤ .

ومن شواهد إلغاء المتوسط قوله :

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدنى وفى الأراجيز خلتْ اللؤمُ والخورُ [1]

وقال الرضى : " وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو "ضرب أحسب زيد" ، وبين اسم الفاعل ومعموله قال :

ولستم فاعلين إخالُ حتى ينالَ أقاصىَ الحطبَ الوقودُ [2]

وبين معمولى إن نحو "إن زيدا أحسب قائمٌ" وبين سوف ومصحوبها كـ "سوف أحسب يقوم زيد" ، وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو "جاءنى زيد وأحسب عمرو" [3] .

المسألة الحادية عشرة : توسط أعلم وأرى بين المفعول الثانى والثالث .

إذا توسط أعلم وأرى من الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل بين المفعول الثانى والثالث جاز الإعمال والإلغاء بالنسبة إليهما فتقول : " عمراً أعلمت زيدا قائما ، و "عمرو أعلمت زيدا قائم" .

ومن الإلغاء قولهم : "البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر" فـ "نا" مفعول أول ، و "البركة" مبتدأ ، و"مع الأكابر" ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : " أعلمنا الله البركة مع الأكابر" .

---

(1) البيت من البسيط قاله جرير ، وهو من أبيات الكتاب .

- والشاهد فى البيت أنه ألغى خلت ولم يعملها لأنها توسطت الجملة ، ورفع اللؤم بالابتداء ، وعطف عليه الخور ، وفى الأراجيز خبر المبتدأ .
- انظر الكتاب ١/١٢٠ ،وشرح أبيات سيبويه ١/٢٦٩ ،وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠٤ ، والهمع ١/١٥٣ ، وأوضح المسالك ٢/٥٨ ، والقطر ص ١٧٢ ، ولسان العرب مادة (خ ي ل) ، وديوان جرير ٢/١٠٢٨ .

(2) البيت من الوافر قاله عقيل بن عُلفة وهو شاعر إسلامى فى الدولة الإسلامية المروانية .

- والشاهد فى إلغاء (إخال) وهى معترضة بين اسم الفاعل وهو (فاعلين) ، وبين معموله وهو (حتى) فإنها جارة بمعنى إلى متعلقة به . و (ينال) منصوب بأن مضمرة بعدها . انظر الخزانة ٩/١٥٦ .

(3) شرح الكافية للرضى ٢/٢٨٠ ، وانظر حاشية يس على التصريح ١/٢٥٣ .

ومن الإلغاء أيضا قوله :

وأنت أُرانى اللهُ أمنعُ عاصـــمٍ وأرأفُ مستكفىً ، وأسمحُ واهب [1]

فـــ "أنت" مبتدأ ، و"أمنع" خبره ، و "أرى" ملغاة لتوسطها بين المبتـــدأ وخبره [2] .

المسألة الثانية عشرة : توسط المفعول به بين الفعل والفاعل .

الأصل تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، وإنما كان الأصل فى الفـــاعل التقديم ؛ لأنه يتنـــزل من الفعل منـــزلة الجزء ولا كذلك المفعول [3] .

ويتوسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا نحو قوله تعالى : (ولقد جـاء آل فرعون النذر) [4] ، ونحو قول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز :

جاءَ الخلافةَ أو كانت لـــه قدراً كما أتى ربَهُ موسى على قدرِ [5]

فـــ "موسى"فاعل ، و"ربه" مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ، ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر ؛ لتقدمه فى الرتبة .

---

(1) البيت من الطويل ، والشاهد فى (أرانى الله) حيث ألغى عمل أرى الذى يستدعى ثلاثة مفاعيل بتوســطه بين مفعوليه . وقوله : (وأنت أرانى الله أمنعُ عاصم) الأصل أرانى الله إياك أمنع عاصم فلما قدم المفعــول الثانى وهو (إياك) أبدل بضمير الرفع وجعل مبتدأ .

- انظر شرح الشواهد للعينى بهامش شرح الأشمونى ٣٩/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣٩/٢ .

(2) انظر الهمع ١٥٨/١ ، وأوضح المسالك ٨٠/٢ ، والتصريح ٢٦٦/١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٦٥/٢ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٣٩/٢ .

(3) انظر الأشباه والنظائر ٨٤/٢ .

(4) القمر : ٤١ .

(5) البيت من البسيط ، والشاهد فى توسط المفعول وهو (ربه) بين الفعل والفاعل .

- انظر شرح الشواهد للعينى بهامش شرح الأشمونى ٥٨/٢ ، وشرح شواهد المغـــنى للســـيوطى ١٩٦/١ ، وأوضح المسالك ١٢٤/٢ ، وديوان جرير ٤١٦/١ .

ويتوسط المفعول به بين الفعل وفاعله وجوبا فى مسألتين :

إحداهما : أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو قولـــه تعـــالى : (و ا ابتلى إبراهيم ربُه) [1] ، ونحو قوله جل شأنه : (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم) [2]

ففى هذه المسألة يجب تأخير الفاعل عند الأكثرين ، وإنما وجب تقـــديم المفعول لئلا يعود الضمير عليه وهو متأخر لفظا ورتبة [3] .

وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل أو صفته نحو "ضرب زيدا الذى ضرب غلامه" ، و "أكرم هندا رجل ضربها" [4] .

الثانية : أن يكون الفاعل محصور بـــ "إنما" نحو قوله تعـــالى : (إنـــ يخشى الله من عبادة العلماء) [5] ، أو يكون الفاعل محصورا بـــإلا عنـــد غـــ الكسائى نحو "ما ضرب عمرا إلا زيدٌ" ، أما الكسائى فقد أجاز تقديم المحصـــو بإلا لأ من اللبس فيجوز أن تقول : "ما ضرب إلا زيدٌ عمرا" [6] .

واحتج الكسائى على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بـــإلا بقـــو الشاعر :

ما عابَ إلا لئيمٌ فعـــلَ ذى كرمٍ ولا جفـــــا قطُ إلا جُبأٌ بطلا [7]

---

(1) البقرة ١٢٤ .

(2) غافر ٥٢ .

(3) انظر شرح الكافية للرضى ١/٧٥ ، والتصريح ١/٢٨٣ ، ومجالس ثعلب ٢/٩٢ .

(4) انظر شرح الكافية للرضى ١/٧٥ .

(5) فاطر ٢٨ .

(6) انظر الهمع ١/١٦١ .

(7) البيت من البسيط ، واللئيم : البخيل ، والجبأ : الجبان . والبطل : الشجاع .

- قال العينى : والشاهد فيه أن الكسائى احتج به على أن الفـــاعل المحصـــور بـــإلا لا يجـــب تأخـــيره والجمهور على وجوب تأخيره كما فى قوله تعالى (إنما يخشى الله من عباده العلماء) .
- شرح الشواهد للعينى بهامش شرح الأشمونى ٢/٥٧ ، وانظر الهمع ١/١٦١ ، والتصريـــح بمضمـــو التوضيح ١/٢٨٤ .

وقوله :

نبئتهم عَذَّبُوا بالنار جارهـــم وهـــل يُعَذبُ إلا اللهُ بالنار [1]

وقوله :

فلم يدرِ إلا اللهُ ما هيجـــت لنا عشيـــةَ إناءِ الديارِ وشامها [2]

وغير الكسائى قدر للمنصوب ، والمجرور غـــير المحصوريـــن فى هـــذه الأبيات ونحوها عاملا فقدر قبل "فعل ذى كرم" عاب ، وقبل "بطلا" جفـــا ، وقبل "بالنار" يعذب ، وقبل "ما هيجت" درى ؛ بناء على أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا فى مستثنى ، أو مستثنى منه ، أو تابع له [3] .

المسألة الثالثة عشرة : توسيط المنصوب فى نحو (هذا عبد الله حقا)

"حقا" فى نحو "هذا عبد الله حقا" منصوب بفعل محذوف تقديره : أحقـه حقا ، وقد فسره مضمون الجملة قبله ، ولذلك لا يجوز تقديمه على الجملة قبله ؛ لأنه أشبه ما العامل فيه معنى الفعل ، وأجاز الزجاج توسيطه فيقال هذا حقا عبد الله . قال : لأنه إذا تقدم جزء فقد تقدم ما يدل على الفعل [4] .

---

(1) البيت من البسيط قاله يزيد بن الطثرية .

- والشاهد فى البيت قوله : "هـــل يعذب إلا الله بالنار" حيث قدم الفاعل المحصور بـــإلا - وهـــو قوله : "اللهُ" - على ما هو بمنزلة المفعول به - وهو الجار والمجرور الذى هو قوله : "بالنـــار" - وقـــد طوى ذكر المفعول به ، وهل بمعنى ما والأصل : وهل يعذب أحدا بالنار إلا الله أى ما يعذب أحـــدا بالنار إلا اللهُ .
- (انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٣٠/٢ ، ١٣١ ، والتصريح ٢٨٤/١ .

(2) البيت من الطويل . وقوله : (عشية) منصوب على الظرفية ، والإناء كالإبعاد وزنا ومعنى . والوشـــام بكسر الواو جمع وشيمة وهى الكلام الشر والعداوة ، و (وشامها) فاعل هيجت . انظر حاشية الصبـــان على شرح الأشمونى ٥٧/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٨٤/١ .

(3) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ ، وأوضح المسالك ١٢٤/٢ وما بعدها .

(4) انظر الهمع ١٩٢/١ ، وشرح الكافية للرضى ١٢٥/١ .

المسألة الرابعة عشرة : **التنازع فى المتوسط .**

منع الجمهور التنازع فى المعمول المتوسط نحو "ضربت زيدا وأكرمت" ، لأن الأول استقل قبل مجئ الثانى . وجوز الفارسى التنازع فى المتوسط ، وأجاز فى قوله :

متى تصبْ أفُقا من بارقٍ نَشِمِ [1]

أن تكون "من" زائدة ، و "بارق" فى موضع نصب بنشم ، ومفعول "تصب" محذوف ، وهو ضمير عائد على "بارق" [2] .

ومال المرادى إلى جواز التنازع فى المتوسط [3] .

وقال الشيخ محمد محيى الدين : "وإن توسط المعمول بين العاملين فهو معمول للعامل السابق منهما ، وللعامل المتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور " [4] .

المسألة الخامسة عشرة : **توسط المفعول معه .**

لا يجوز توسط المفعول معه فلا يقال : "سار والنيل زيد" ؛ لأن الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة ، فكما لا يجوز توسط المعطوف بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا .

---

(1) عجز بيت من البسيط قاله ساعدة بن جؤية وأوله :

قد أو بيت كلَ ماءٍ فهى صاوية

- والضمير المستتر فى (أوبيت) يعود على قوله (ولا صوار) من قوله :

ولا صوارٌ مُذراةً مناسجُها

- والصوار : البقر الوحشى ، وأوبيت أى منعت ، وصاوية أى يابسة وقيل عطاش ، وقوله : (متى تصب) إلى آخره أى متى ترى بارقا أى سحابا فيه برق من أفق من الآفاق تشمه أى تقدر أين موقعه .
- (انظر شرح شواهد المغنى ١٥٧/١ وما بعدها) .

(2) انظر التصريح ٣١٨/١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٩٩/٢ .

(3) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٣١٨/١ .

(4) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محيى الدين مع كتاب أوضح المسالك ١٨٧/٢ .

وخالف فى ذلك أبو الفتح ابن جنى فقد ذهب فى الخصائص إلى جـــواز التوسط مستدلا بنحو قوله :

جمعتَ وفحشاً غيبة ونـــميمة ثلاثَ خصالٍ لستَ عنها بمرعوى [1]

وهذا مخرج على أن "فحشا" معطوف على "غيبة" وقدم عليه للضرورة كقوله :

ألا يا نخلةً مـــن ذات عِرْقٍ عليـــك ورحمةُ اللهِ السلامُ [2]

والأصل : عليك السلامُ ورحمة الله [3] .

وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا جاز فى الشعر فليجـــز فى المفعول معه [4] .

المسألة السادسة عشرة : توسط المستثنى بإلا بين جزئى كلام .

إذا توسط المستثنى بإلا بين جزئى كلام نحو : "القوم إلا زيدا قاموا" فيـه خلاف . قيل بالجواز ، وقيل بالمنع . قال أبو حيان : وهو مبنى على الخـلاف فى العامل فى المستثنى ، فمن قال : إنه ما تقدم من فعل أو شبهه منعه ، ومن قـلل : إنه إلا أو نحوه جوزه [5] .

---

(1) البيت من الطويل قاله يزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى واستدل ابن جنى بهذا البيت علـى جـواز تقدم المفعول معه على المعمول المصاحب فيجوز أن تقول : جاء والطيالسة البرد .

- (انظر الخصائص ٣٨٣/٢ ، وخزانة الأدب ١٣٠/٣ .

(2) البيت من الوافر ، ونسبه قوم للأحوص . وذات عرق : موضع بالحجاز ، والنخلة هنا كناية عن المـرأة . وقوله : "عليك ورحمة الله السلام" : مذهب أبى الحسن الأخفش أنه أراد : عليك السلام ورحمـة الله ، فقدم المعطوف ضرورة .

- (انظر الخزانة ١٩٢/٢ ، والحلل ص ١٨٩ ، وشرح شـواهد المغـنى للسـيوطى ٧٧٧/٢ ، والخصائص ٣٦٨/٢) .

(3) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٤/١ .

(4) انظر حاشية يس على التصريح ٣٤٤/١ .

(5) انظر الأشباه والنظائر ٢٠٣/٢ .

المسألة السابعة عشرة : توسط المستثنى بإلا بين المستثنى منه وصفته .

يتوسط المستثنى بإلا بين المستثنى منه وصفته نحو "ما جاء فى أحد إلا زيدا خيرٌ منك" ، و "ما قام القوم إلا زيدا العقلاء" ، و"ما مررت بأحدٍ إلا زيدا خيرٍ منك" .

ويجوز فيه الاتباع بدلا ، والنصب على الاستثناء ، والإتباع هو المختار للمشاكلة ، ولأن المبدل منه وهو الموصوف متقدم ، وهو مذهب سيبويه ، وحكى عنه أيضا أنه يختار النصب على الاستثناء [1] .

وعبارة سيبويه فى الكتاب صريحة فى جواز الوجهين . قال سيبويه :

"فإن قلت : ما أتانى أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو وخيرٍ من زيد ، كان الرفع والجر جائزين ، وحسُن البدل ؛ لأنك قد شغلت الرافع والجار ، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ، ثم وصفتَ بعد ذلك " [2] .

واختلف النقل عن المازنى فالمشهور عنه موافقة سيبويه فى اختيار الإتباع ، ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب ، ولا يوجبه ؛ لأن المبدل منه منوى الطرح فلا ينبغى أن يوصف بعد ذلك ، ونقل عنه أيضا أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال فحصل عنه ثلاثة أقوال [3] .

وما نقله ابن عصفور هو الصحيح فى النقل عن المازنى ، فللمازنى تعليقه على الكتاب نصها : "قال أبو عثمان : والنصب عندى الوجه . ولا يكون خير من زيد صفه لأحد ؛ لأن المبدل منه لغو فلا يوصف ، وقد أبدلت منه عمرا ، فلما نصبت عمرا زال عنه الإبدال " [4] .

---

(1) انظر شرح الكافية للرضى ٢٣٤/١ ، والهمع ٢٢٥/١ .

(2) الكتاب ٣٣٦/٢ .

(3) انظر الهمع ٢٢٥/١ .

(4) انظر تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون بهامش الكتاب ٣٣٦/٢ .

المسألة الثامنة عشرة : توسط الحال بين العامل وصاحبها .

الأصل فى الحال التأخير عن صاحبها كالخبر ، ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه .

فتقع متوسطة بين العامل وصاحبها .

وتتقدم الحال على صاحبها سواء أكان مرفوعا نحو " ما جاء ضاحكا زيد" أم منصوبا نحو "ضربت مكتوفا اللص" أم مجرورا بحرف زائد نحو "ما جاء عاقلا من أحد" ، و"كفى معينا بزيد" أو أصلى نحو قوله تعالى : (وما أرسلناك إلى كافة للناس) [1] .

هذا هو الأصح فى جميع ما تقدم [2] .

أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه نحو "عرفت قيام هند مسرعة" ، فلا يتقدم مسرعة على هند ؛ لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا على قيام الذى هو المضاف ؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف [3] . وأيضا فإن الحال تابع وفرع لذى الحال ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضا [4] .

ويستوى فى ذلك ما إذا كانت الإضافة محضة كالمثال السابق أم غير محضة نحو "هذا شاربُ السويق ملتوتا الآن أو غدا على الأصح [5] ، وأجاز ابن مالك تقديم الحال على المضاف إذا كانت الإضافة غير محضة لأن الإضافة فى نية الانفصال فلا يعتد بها وعدم التقديم عنده أولى [6] .

---

(1) سبأ : ٢٨ .

(2) انظر الهمع ١/٢٤١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٣٧٨ .

(3) انظر الهمع ١/٢٤١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٣٨٠ ،وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٢ .

(4) انظر شرح الكافية للرضى ١/٢٠٧ .

(5) انظر شرح الكافية للرضى ١/٢٠٧ ، والهمع ١/٢٤١ .

(6) انظر الهمع ١/٢٤١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٣٨٠ .

ومنع أكثر البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد سواء أكان ظاهرا أو ضميرا فمنعوا "مررت ضاحكة بهند" ، و"مررت ضاحكا بك" وتأولوا الآية الكريمة (وما أرسلناك إلا كافة للناس) بأن (كافة) حال من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف [1] ، وعللوا المنع بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل ، وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير . وبأن حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو "زيد فى الدار متكئا" فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر فى مثل هذا لا يقدم عليه هنا [2] .

وجوز الكوفيون التقديم إن كان صاحب الحال ضميرا أو ظاهرا والحال فعل "مررت تضحك بهند" ومنعوه إذا كان ظاهراً وهى اسم . ونقل ابن الانبارى الإجماع على المنع حينئذ ، وليس كذلك فقد قال بالجواز مطلقا الفارسى ، وابن كيسان ، وابن برهان وصححه ابن مالك ؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به ، ولو ورد السماع به [3] . وخص بعضهم ذلك بالضرورة [4] .

---

(1) انظر شرح الكافية للرضى ٢٠٧/١ والبحر المحيط ٢٨١/٧ .

(2) انظر الكتاب ١٢٤/٢ ، والهمع ٢٤١/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٧٨/١ ، ٣٧٩ ، وشرح الأشمونى على الألفية ١٧٦/٢ .

(3) انظر شرح الكافية للرضى ٢٠٧/١ ، والهمع ٢٤١/١ ، والبحر المحيط ٢٨١/٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٣ ، والتصريح ٣٧٩/١ ، وشرح الأشمونى على الألفية ١٧٦/٢ ، ١٧٧ .

(4) انظر شرح الأشمونى على الألفية ١٧٨/٢ .

وأرجح ما ذهب إليه ابن مالك ؛ لأن الشواهد التى يستدل بها على جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وإن كانت تحتمل التأويل إلا أنه يكفى فى الظنيات ظواهر الأدلة ما لم يردها صريح لا سيما مع مساعدة القياس [1] .

ومنع الكوفيون تقديم الحال على المنصوب الظاهر سواء أكان الحال اسما أم فعلا ، فلا يجيزون "لقيت راكبة هندا" ، ولا "لقيت تركب هندا" وعللوه بأنه يوهم كون الاسم مفعولا وما بعده بدل منه ، وجوزه بعضهم إذا كانت الحال فعلا لا اسما لانتفاء توهم المفعولية ؛ إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلط المفعول به [2] .

وقال السيوطى : "وفى شرح العمدة لابن مالك : ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوبا بكأن أو ليت ، أو لعل ، أو فعل تعجب ، أو اتصل بصلة أل نحو "القاصدك سائلا زيد" ، أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو "أعجبنى أن ضربت زيدا مؤدبا" ولم يتعرض لذلك فى التسهيل " [3] .

وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كإضافته إلى ضمير ملابسها نحو "جاء زائرا هندا أخوها" ، و"انطلق منقادا لعمر وصاحبه" ، وجعل قوم من ذلك اقتران صاحب الحال بإلا أو ما فى معناها نحو "ما قدم مسرعا إلا زيد " ، و "إنما قام مسرعا زيد" [4] .

المسألة التاسعة عشرة : توسط الحال بين المبتدأ والخبر الظرفى العامل فى الحال .

إذا كان العامل فى الحال ظرفا أو جارا ومجرورا نحو "زيد فى الدار متكئا" ، و "محمد عندك قائما" فقد اختلف النحاة فى حكم توسط الحال بين

---

(1) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى على الألفية ١٧٦/٢ .

(2) انظر الهمع ٢٤١/١ .

(3) الهمع ٢٤١/١ .

(4) انظر الهمع ٢٤١/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢٢ .

المبتدأ والعامل فى الحال . فقيل بالجواز نحو "زيد متكئا فى الدار " ، و "محمـــد قائما عندك" وإليه ذهب الأخفش والفراء ، ونص ابن مالك على ندوره . قال :

..... ونَـــدَرْ نـــحوُ "سعيد مستقرا فى هجر" [1]

وقيل يمتنع لضعف العامل وعليه الجمهور وصححه أبـــو حيـــان ورد بالسماع نحو قوله تعالى : (والسموات مطويات بيمينه) [2] فى قراءة من نصـــب (مطويات) [3] .

وقال أبو حيان فى قوله تعالى : (والأرضُ جميعا قبضتـــه يـــوم القيامـــة والسمواتُ مطويات بيمينه) : "وقرأ عيسى والجحدرى (مطويات) بـــالنصب على الحال ، وعطف (والسموات) على الأرض فهى داخلة فى حـيز (والأرض) فالجميع قبضته ، وقد استدل بهذه القراءة الأخفش على جواز "زيد قائمـــا فى الدار" إذ أعرب (والسموات) مبتدأ ، و(بيمينه) الخبر ، وتقدمت الحال المجرور ، ولا حجة فيه إذ يكون (والسموات) معطوفا علـــى (والأرض) كمـــا قلتـــا ، و (بيمينه) متعلق بمطويات" [4] .

وقال العكبرى : "وقرئ : "مطويات" ـ بالكســـر ـ علـــى الحـــال ، و "بيمينه" الخبر . وقيل : الخبر محذوف أى والسموات قبضته" [5] .

وقال الزمخشرى فى قوله تعالى : (إنا كلا فيها) [6] فى قراءة من نصـــب (كلا) [7] : "وقرئ كلا على التأكيد لاسم إن وهو معرفة ، والتنوين عوض من

---

(1) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٣٨٥/١ ، وشرح الأشمونى علـــى الألفيـــة ١٨١/٢ ،والهمـــع ٢٤٣/١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٧٢/٢،٢٧٣ .

(2) الزمر : ٦٧ .

(3) انظر الهمع ٢٤٣/١ .

(4) البحر المحيط ٤٤٠/٧ ، وتفسير أبى السعود ٢٦٣/٧ .

(5) التبيان فى إعراب ٣٦٨/٢ .

(6) غافر : ٤٨ .

(7) قرأ ابن السميقع وعيسى بن عمران (كلا) بنصب (كل) . انظر البحر المحيط ٤٦٩/٧ .

المضاف إليه يريد إنا كلنا فيها . فإن قلت : هل يجوز أن يكون (كلا) حالا قد عمل فيها (فيها) ؟ قلت : لا لأن الظرف لا يعمل فى الحال متقدمة كما يعمل فى الظرف متقدما تقول : كل يوم لك ثوب ، ولا تقول : قائما فى الدار زيد" [1] .

وقال أبو حيان معقبا على منع الزمخشرى أن يكون (كلا) حالا قد عمل فيها (فيها) : "هذا الذى منعه أجازه الأخفش إذا توسطت الحال نحو "زيد قائما فى الدار" ، أو "زيد قائما عندك" . والتمثيل الذى ذكره ليس مطابقا فى الآية ؛ لأن الآية تقدم فيها المسند إليه الحكم وهو اسم إن ، وتوسطت الحال إذا قلنا إنها حال ، وتأخر العامل فيها ، وأما تمثيله بقوله : "ولا تقول : "قائما فى الدار زيد" فتأخر فيه المسند والمسند إليه . وقد ذكر بعضهم أن المنع فى ذلك إجماع من النحاة . والذى أختاره فى تخريج هذه القراءة أن (كلا) بدل من اسم إن ؛ لأن (كلا) يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه وغير ذلك ، فكأنه قال : "إن كلا فيها" ، وإذا كانوا قد تأولوا حولا أكتعا ، ويوما أجمعا على البدل مع أنهما لا يليان العوامل فأن يدعى فى كل البدل أولى ، وأيضا فتنكير كل ونصبه حالا فى غاية الشذوذ . والمشهور أن كلا معرفة إذا قطعت عن الإضافة ، حكى مررت بكل قائما وببعض جالسا فى الفصيح الكثير فى كلامهم ، وقد شذ نصب كل على الحال فى قولهم : مررت بهم كلا أى جميعا . فإن قلت : كيف تجعله بدلا وهو بدل كل من كل من ضمير المتكلم وهو لا يجوز على مذهب جمهور البصريين . قلت : مذهب الأخفش والكوفيين جوازه وهو الصحيح على أن هذا ليس مما وقع فيه الخلاف ، بل إذا كان البدل يفيد الإحاطة جاز أن يبدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب لا نعلم خلافا فى ذلك كقوله تعالى : (تكون

---

(1) الكشاف ٣/٤٣٠ ، ٤٣١ .

لنا عيدا لأولنا وآخرنا) [1] وكذلك مررت بكم صغيركم وكبيركم معناه مررت بكم كلكم ، وتكون لنا عيدا كلنا ، فإذا جاز ذلك فيما هو بمعنى الإحاطة فجوازه فيما دل على الإحاطة وهو كل أولى ، ولا التفات لمنع المبرد البدل فيه ؛ لأنه بدل من ضمير المتكلم ؛ لأنه لم يتحقق مناط الخلاف " [2] .

ومحل الخلاف السابق إذا تقدم المبتدأ وتأخر الخبر ، فإن تأخر المبتدأ وتقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف نحو فى الدار أو عندك جالسا زيد [3] .

المسألة العشرون : توسط أفعل التفضيل بين حالين .

إذا كان العامل أفعل التفضيل واقتضى حالين فالقياس أن يتأخر الحالان عنه ؛ لأنه إذا كان يقتضى حالاً واحدة وجب تأخيرها عنه ، ولكنه المسموع من كلام العرب هو توسط أفعل التفضيل بين هذين الحالين .

ولا ينتصب مع أفعل التفضيل إلا المختلف الذات مختلف الحالين نحو "زيد مفردا أنفع من عمرو معانا" ، أو متفقا الحال نحو "زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا" ، وإلا المتحد الذات مختلف الحالين نحو "هذا بسرا أطيب منه رطبا" ، و"زيد قائما أخطب منه قاعدا" [4] .

واختلف فى العامل فى هذين الحالين فالأصح أنه أفعل التفضيل فنحو "هذا بسرا أطيب منه رطبا" بسرا حال من الضمير المستكن فى أطيب ، ورطبا حال من ضمير منه ، والعامل فيهما أطيب وهذا مذهب سيبويه والجمهور [5] .

([1]) المائدة : ١١٤ .

([2]) انظر النهر الماد من البحر ٧ / ٤٦٧ ، والبحر المحيط ٤٦٩/٧ ، ٤٧٠ ، الدر اللقيط من البحر المحيط ٤٦٩/٧

([3]) انظر الهمع ٢٤٣/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٨٥/١ .

([4]) انظر الهمع ٢٤٢/١ .

([5]) انظر الهمع ٢٤٢/١، ٢٤٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢٠٩/١ ، وشرح الأشمونى على الألفية ١٨٣/٢ .

وذهب المبرد وطائفة إلى أنهما منصوبان على إضمار كان التامة صلة لإذ فى الماضى وإذا فى المستقبل ، وهما حالان من ضميرهما . وقيل على إضمار كان ، ويكون الناقصة ، فيكون الاسمان المنصوبان خبرين لكان المضمرة [1] .

وإذا كان المسموع من كلام العرب توسط أفعل التفضيل بين هذين الحالين فقد اقتصر الجمهور على ما سمع فقالوا لا يجوز تأخيرهما عن أفعل ولا تقديمهما عليه ؛ لأن القياس فى أصل هذه المسألة المنع لولا أن السماع ورد بهما إذ لا يعهد نصب أفعل فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين ، فلما وردت أجريت كما سمعت . ووجهه الزجاج بأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه لئلا يقع الالتباس ولا يعلم أيهما المفضل فلذا قدم المفضل وأخر المفضل عليه [2] .

المسألة الحادية والعشرون : توسط التمييز .

قال السيوطى : " يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو "طاب نفسا زيد" . قال أبو حيان : وقياسه جواز توسطه مع الوصف نحو طيب نفسا زيد . قال : وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو "فجرت عيونا الأرض" [3] .

وقال خالد الأزهرى : "واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدما نحو "طاب نفسا زيد" قاله ابن الضائع ، وهذا يرد قول الفارسى إن التمييز كالنعت ؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور والله أعلم " [4] .

---

(1) انظر الهمع ٢٤٣/١ ، وشرح الأشمونى على الألفية ١٨٣/٢ .

(2) انظر الهمع ٢٤٣/١ .

(3) الهمع ٢٥٢/١ .

(4) التصريح بمضمون التوضيح ٤٠٠/١ .

المسألة الثانية والعشرون : ما يتوسط بين فعلى التعجب والمتعجب منه .

لا يجوز اتفاقا الفصل بين فعلى التعجب والمتعجب منه إن لم يتعلق الفصل بهما ، وذلك للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالأجنبى فلا يجوز "لقيته فما احسن أمس زيدا" على أن يتعلق أمس بلقيت .

وكذا لا يجوز الفصل إن تعلق الفصل بهما وكان غير ظرف أو جار ومجرور نحو "ما أحسن قائما زيدا" وأما الفصل بالظرف والجار والمجرور فمنعه الأخفش والمبرد وأكثر البصريين ، وأجازه الفراء والجرمى وأبو على الفارسى والمازنى والزجاج وابن خروف والشلوبين وهو الصحيح للتوسع فيهما وللسماع [1] ومن ذلك قول عمرو بن معد يقرب : " لله دَرُّ بنى سُلَيْم ، ما أحسن فى الهيجاء لقاءها ، وأكرمَ فى اللزبات عطاءها ، وأثبت فى المكرمات بقاءها" وقول أوس بن حجر :

أقيمُ بدارِ الحزمِ ما دامَ حزمُها وأحرِ إذا حالت بأن أتحولا [2]

ففصل بإذا الظرفية بين أحرِ ومعموله وهو أن وصلتها [3] .

وكلام المبرد فى المقتضب صريح فى عدم جواز الفصل بالظرف . قال : "ولو قلت : ما أحسن عندك زيدا ، وما أجمل اليوم عبد الله - لم يجز . وكذلك

---

(1) انظر شرح الكافية للرضى ٣٠٩/٢ ، وأوضح المسالك ٢٦٣/٣ ، والتصريح ٩٠/٢ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٥٧/٣ ، والهمع ٩١/٢ ، والتسهيل ص ١٣١ .

(2) البيت من الطويل ، وقوله : (بدار الحزم) أراد المكان الذى تعتبر الإقامة فيه حزما ، وقوله : (ما دام حزمها) أراد مدة دوام الحزم فى الإقامة بها ، وقوله : (حالت) أى تغيرت .

- (انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢٦٣/٣) .

(3) انظر التصريح ٩٠/٢ .

لو قلت : ما أحسن اليوم وجه زيد ، وما أحسن أمس ثوبَ زيـــد ، لأن هـــذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة ، وصار حكمه كحكم الأسماء .

والدليل على ذلك أنك تقول . أقام عبدُ الله زيدا ، فتنقلب الواو ألفا ؛ لأنه فعل وتقول فى الاسم : هذا أقومُ من ذا ، فلا يعل . وتقول فى التعجب : ما أقوم زيدا ، وما أبيعه . فيكون هذا الفعل لاحقا بالسماء لما أخبرتك به من قلـــة تصرفه" [1] .

وأجاز المبرد فى المقتضب أيضا أن تقول : " ما أقبح بالرجل أن يشـــتُمَ الناس" [2] وليس فى ذلك دليل على أنه يجيز الفصل بالجار والمجرور ؛ لأن نحـــو هذا المثال ليس محل خلاف .

قال أبو حيان : "ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعـــود على المجرور ، فإن تعلق وجب تقديم المجرور كقولهم : "ما أحسن بـــالرجل أن يصدق" وقوله :

خليلىَ ما أحرى بذى اللبِّ أن يُرَى صبوراً ولكنْ لا سبيلَ إلى الصبرِ [3] " [4]

وأجاز الجرمى وهشام الفصل بالحال نحو "ما أحسن راكبـــا زيـــدا" ، و"أحسن راكبا بزيد" ، والجمهور يمنعه .

وأجاز الجرمى أيضا الفصل بالمصدر نحو "ما أحسن إحسانا زيدا" ومنعـه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر [5] .

---

(1) المقتضب ١٧٨/٤ .

(2) المقتضب ١٨٧/٤ .

(3) البيت من الطويل . ولم أقف على قائله .

- وقوله : (صبورا) مفعول ثان . وخبر لا التى لنفى الجنس محذوف أى لا سبيل موجود .
- (انظر شرح الشواهد للعينى بها من شرح الأشمونى ٢٤/٣ ،وشرح شواهد ابن عقيل ص ١٧٠).

(4) انظر الهمع ٩١/٢ .

(5) انظر الهمع ٩١/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٩٠/٢ .

وأجاز ابن مالك الفصل بالنداء كقول على رضى الله عنه لما رأى عمرو بن ياسر مقتولا : " أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا" [1] .

وأجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو "ما أحسن لولا كلفه زيدا" ولا حجة له على ذلك [2] .

المسألة الثالثة والعشرون : توسط الجملة بين فاعل بئس والمذموم .

قال الرضى فى باب المدح والذم : "وقى قوله تعالى (بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا) [3] يجوز أن يكون على هذا القول [4] أى كون ما بمعنى الشئ ، وقوله : (اشتروا به أنفسهم) جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم ، وأن يكون صفة مذموم محذوف ، فقوله (أن يكفروا) بدل من ذلك المذموم أو خبر مبتدأ محذوف والجملة بيان للمذموم" [5] .

المسألة الرابعة والعشرون : توسط الواو بين جملة الصفة والموصوف .

قال الزركشى : "قد تدخل الواو على الجملة الواقعة صفة تأكيدا . ذكره الزمخشرى ، وجعل منه قوله تعالى : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) [6] قال : الجملة صفة لقرية ، والقياس عدم دخول الواو فيها ؛ كما فى قوله تعالى : (وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون) [7] ، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف [8] .

---

(1) انظر الهمع ٢/٩١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٩٠ .

(2) انظر شرح الكافية للرضى ٢/٣٠٩ ، والهمع ٢/٩١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٩٠ ، والتسهيل ص ١٣١ .

(3) البقرة : ٩٠ .

(4) وهو قول سيبويه والكسائى بأن (ما) معرفة تامة بمعنى الشئ . انظر شرح الكافية للرضى ٢/٣١٦ .

(5) شرح الكافية للرضى ٢/٣١٧ .

(6) الحجر : ٤ .

(7) الشعراء : ٢٨ .

(8) انظر الكشاف ٢/٣٨٧ .

وقد أنكره عليه ابن مالك والشيخ أبو حيان وغيرهما ، والقياس مع الزمخشرى ؛ لأن الصفة كالحال فى المعنى " [1] .

وتحقيق هذه المسألة مذكور فى كتابنا "جملة الصفة فى القرآن الكريم" [2] .

المسألة الخامسة والعشرون : توسط ما لا يسأل عنه فى نحو قوله تعالى : (أأنتم اشد خلقا أم السماء) .

قال خالد الأزهرى : "وتقع أم المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسطا بينهما ما لا يسأل عنه نحو (أأنتم اشد خلقا أم السماء) [3] ، أو متأخرا عنهما ما لا يسأل عنه نحو (وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون) [4] .

فالسؤال فى الآية الأولى وقع عن المسند إليه ولم يسأل عن المسند ، وفى الثانية بالعكس . توسط ما لا يسأل عنه فى الأولى وهو (أشد خلقا) ، وأخر فى الثانية وهو (ما توعدون) ؛ وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، ويلى أم المعادل الآخر ؛ ليفهم السامع من أول الأمر الشئ المطلوب تعيينه تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر : "أزيد قائم أم عمرو؟" وإن شئت قلت : "أزيدا أم عمرو قائم؟" فتوسط الخبر أو تؤخره ؛ لأنه غير مسئول عنه ، وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ : "أقائم زيد أم قاعد؟" ، وإن شئت قلت : "أقائم أم قاعد زيد ؟" فتوسط المبتدأ ، أو تؤخره ؛ لأنه غير مسئول عنه" [5] .

---

(1) البرهان فى علوم القرآن ٤٥٢/٢ .

(2) انظر : جملة الصفة فى القرآن الكريم دراسة نحوية تحليلية ص ٥٧ .

(3) النازعات : ٢٧ .

(4) الأنبياء : ١٠٩ .

(5) التصريح بمضمون التوضيح ١٤٣/٢ .

المسألة السادسة والعشرون : **التابع بتوسط حرف** .

التابع بتوسط حرف هو عطف النسق ، وعد الكوفيون من حروف العطف "أى" المفسرة ، وعند الأكثرين أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها [1] نحو قولك : "مررت بغضنفر أى أسد" .

وقال ابن هشام فى "أى" التفسيرية : "تقول : "عندى عسجد أى ذهب" ، و "غضنفر أى أسد" وما بعدها عطف بيان على ما قبلها ، أو بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحبى المستوفى والمفتاح [2] ؛ لأنا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ، ولا عاطفا ملازما لعطف الشئ على مرادفه" [3] .

وقال بعضهم إن "بل" التى بعدها مفرد نحو "جاء فى زيد بل عمرو" ، أو "ما جاءنى زيد بل عمرو ليست من حروف العطف ؛ لأن ما بعدها بدل غلط مما قبلها ، وبدل الغلط بدونها غير فصيح ، وأما معها ففصيح مطرد فى كلامهم ؛ لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط [4] .

المسألة السابعة والعشرون : **توسط فاء السببية ومدخولها** .

لا يجوز عند البصريين توسط فاء السببية ومدخولها فى نحو "ما زيد يأتينا فنكرمه" ، و "متى تخرج فآتيك" فلا يجوز أن تقول : "ما زيد فنكرمه يأتينا" ، ولا متى فآتيك تخرج" ؛ لأن الفاء عندهم للعطف ، وما بعدها معطوف فلا يتقدم على المعطوف عليه ، وأجاز الكوفيون تقديم الجواب على سببيه ؛ لأن الفاء عندهم ليست للعطف [5] .

---

(1) انظر شرح الكافية للرضى ٢/٣٩٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/١٣٤ ، وحاشية عبادة على شذور الذهب ٢/١٩٠ .

(2) صاحب المستوفى هو على بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرُحان ، وصاحب المفتاح هو يوسف السكاكى أبو يعقوب العلامة . انظر بغية الوعاة ٢/٢٠٦، ٣٦٤ .

(3) مغنى اللبيب ١/٩٠ .

(4) انظر شرح الكافية للرضى ٢/٣٦٣ .

(5) انظر الهمع ٢/١٢ .

وأجاز ذلك أيضا الرضى لأن الفاء عنده للاستئناف وليست للعطف ولكنه نص على جوازه فى الاستفهام فقال : "ويتوسط (أى الجواب) بين أداة الاستفهام التى هى هل ، أو الظرف ، أو كيف ، أو لمه وبين الفعل المستفهم عنه نحو : هل فآتيك تخرج ، ومتى فأكرمك تزورنى ، وكيف فأستقبلك تجيئنى ، ولم فأسير تسير" [1] .

ويجوز أن تفصل بالفاء السببية ومدخولها بين الفاعل الذى قبل الفاء ومفعوله فتقول : "هل تعطى فيأتيك زيدا" [2] .

المسألة الثامنة والعشرون : توسط إذن الواقع بعدها المضارع .

إذا وقعت إذن الواقع بعدها المضارع حشوا فى الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها [3] أهملت . وذلك فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون ما بعدها جوابا لشرط قبلها نحو : إن تأتنى إذن أكرمُك .

الثانية : أن يكون ما بعدها جواب قسم قبلها مذكور نحو : والله إذن لا أخرجُ ، أو مقدر كقول كثير عزة :

لئن عادَ لى عبدُ العزيز بمثلها وأمكننى منها إذن لا أقبلُها [4]

الثالثة : أن يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو : أنا إذن أكرمك [5] .

---

(1) شرح الكافية لرضى ٢٤٦/٢ ، ٢٤٧ .

(2) انظر شرح الكافية للرضى ٢٤٦/٢ .

(3) قال الرضى : "يعنى بالاعتماد أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها" . شرح الكافية للرضى ٢٣٨/٢ .

(4) البيت من الطويل . وهو من شواهد الكتاب . وقال الأعلم : "الشاهد فيه إلغاء إذن ورفع لا أقبلها اعتمادا على القسم المقدر فى أول الكلام . والتقدير : والله لئن عاد لى بمثلها لا اقبلها " .

- انظر الخزانة ٤٧٣/٨ ، والكتاب ١٥/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٠/٢ ، ومعانى القرآن للأخفش ٧٠٧/٢ .

(5) انظر شرح الكافية للرضى ٢٣٨/٢، ٢٣٩ ، والهمع ٧/٢ ، والأشباه والنظائر ١٤٢/٢ ، ١٤٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٣٤/٢ .

وقال الرضى : " ولا يقع المضارع بعد إذن فى غير هذه المسائل معتمدا على ما قبلها بالاستقراء" [1] .

وفى المسألة الأخيرة وهى أن يكون ما بعدها خبرا عما قبلها خلاف فأجاز هشام النصب بعد مبتدأ نحو : "أنا إذن أكرمك" ، وأجازه الكسائى بعد اسم إن نحو قوله :

لا تتركنىَ فيهمُ شطيرًا إنى إذن أهلكُ أو أطيرًا [2]

وبعد اسم كان نحو "كان عبد الله إذن يكرمك" ، ووافق الفراء الكسائى فى إن ، وخالفه فى كان فأوجب الرفع ، ونص الفراء على تعين الرفع بعد ظن نحو "ظننت زيدا إذن يكرمك" . قال أبو حيان : وقياس قول الكسائى جواز النصب أيضا [3] .

وإن وليت إذن واو العطف أو فائه قل النصب ، والأكثر فى لسان العرب إلغاؤها ، قال تعالى : (وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلا) [4] ، وقال : (فإذا لا يؤتون الناس نقيرا) [5] ، وقرئ شاذا : (لا يلبثوا) ، و (لا يؤتوا) فمن ألغى راعى تقدم العطف ، ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة [6] .

---

(1) شرح الكافية للرضى ٢/٢٣٩ .

(2) رجز لم يعلم راجزه . والشطير : البعيد ، وقيل : الغريب .

- (انظر الخزانة ٨/٤٥٦ ، وشرح الشواهد للعينى ٣/٢٨٨ ، ومعانى القرآن للفراء ٢/٣٣٨) .

(3) انظر الهمع ٢/٧ .

(4) الإسراء : ٧٦ .

(5) النساء : ٥٣ .

(6) انظر الهمع ٢/٧ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٣٥ ، والإتقان ١/١٥٠ .

المسألة التاسعة والعشرون : ما يتوسط بين الشرط والجزاء .

يجوز اعتراض القسم ، والدعاء ، والنداء ، والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو "إن تأتنى والله آتك" ، و"إن تأتنى غفر الله لك آتك" ، و"إن تأتنى يا زيد آتك" ، و"إن تأتنى ولا فخر أكرمك" (١) .

المسألة الثلاثون : توسط الشرط .

لا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على أداة الشرط نحو "زيدا إن تضرب يضربك" ، وكذا معمول الجزاء فلا يجوز" زيدا إن جئتنى أضربْ" بالجزم ، بل إنما تقول : اضربُ مرفوعا ليكون الشرط متوسطا ، وزيدا أضربُ دالا على جزائه أى إن جئتنى فزيداً ضرب وعلة ذلك كله أن لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام (٢) .

المسألة الحادية والثلاثون : توسط القسم .

إذا توسط القسم الكلام نحو "زيد والله قائم" ، و"قام والله زيد" يحذف جواب القسم ، وهذا الكلام الذى توسطه القسم هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب (٣) .

والدليل على أن القسم إذا توسط يلغى أى لا يكون له جواب من حيث اللفظ أنك تقول : "زيد والله منطلق" ولو قدمت القسم لزمك أن تأتى باللام فتقول : "والله لزيد منطلق" (٤) .

وإذا توسط القسم بتقدم الشرط ، ولم تكن الأداة لو أو لولا ، وجب اعتبار الشرط لتقويه بالتصدر مع كونه فى الأصل أقوى من القسم ، ويجوز لك

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٢٥٦/٢ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٢٥٦/٢ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٣٤٠/٢ ، ٣٤١ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٧ .

بعد هذا اعتبار القسم أيضا لإمكانه نحو "إن أتيتنى فـــوالله لآتينـــك" فالقســـم وجوابه جواب الشرط ، ويجوز إلغاء القسم لتوســـطه نحـــو "إن جئتـــنى والله أكرمْك" .

وأما إذا تقدم لو أو لولا على القسم فالواجب إلغـــاء القســـم ؛ لأن جوابهما لا يكون إلا جملة فعلية خبرية ، ولا يصح أن يكون جملة قسمية . تقول : "لو جئتنى والله لأكرمتك" ، و"لولا زيد والله لضربتك" [1] .

المسألة الثانية والثلاثون : المضارع المتوسط بين الشرط والجزاء .

المضارع المتوسط بين الشرط والجزاء يكون على ضربين :

أحدهما : مرفوع لا غير . والآخر يدخل بين المجزومين وتكـــون أنـــت مخيرا بين الجزم على البدل من الأول ، وبين الرفع على الحال .

فأما ما يكون رفعا لا غير فأن يكون الفعل الداخل بين المجزومين ليـــس فى معنى الفعل الأول فلا يكون بدلا منه ، وذلك نحو "إن تأتنا تسألُنا نعطـــك" ، و"إن يأتنى زيد يضحكُ أكرمْه" لا يحسن فى ذلك غير الرفع ؛ لأن يضحـــك ، وتسأل ليس من الإتيان فى شئ فهو فى موضع رفع كأنه قال : إن يـــأتنى زيـــد ضاحكاً ، وإن تأتنى سائلا .

وإن أبدلته منه على أنه بدل غلط لم يمتنع كـــأنك أردت الثـــانى فســـبق لسانك إلى الأول فأبدلته منه ، وجعلت الأول كاللغو على حد مررت برجل حمار .

ومما جاء مرفوعا قول الحطيئة :

متى تأتهِ تعشُو إلى ضـــوءِ نارِه ... تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقدِ [2]

المراد متى تأته عاشيا أى قاصدا فى الظلام .

---

(1) انظر شرح الكافية للرضى ٣٩٣/٢ .

(2) البيت من الطويل ، وهو من أبيات الكتاب .

- والشاهد على أن (تعشو) فى موضع عاشيا ، منصوب على الحال .
- (انظر الكتاب ٨٦/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٧٧/٢ ، والجمل ص ٢٨٦ ، والخزانـــة ٩٠/٩ ، ومعانى القرآن للأخفش ٦٨٩/٢ .

أما ما يدخل بين المجزومين وتكون مخيرا بين الجزم على البدل من الأول ، وبين الرفع على الحال فذلك إذا كان المتوسط بمعنى الأول فلو قلت : "إن تـأتنى تمشى أمشى معك" جاز أن تجزم على البدل من الأول ؛ لأن تأتنى فـــى معـــنى تمشى ؛ لأن المشى ضرب من الإتيان وجاز أن ترفع تمشى فيكون معناه إن تـأتنى ماشيا أمش معك .

ومما جاء مجزوما على البدل قول عُبيد الله بن الحر :

متى تأتنا تلممْ بنـــــا فى ديارنا تـــجدْ حطباً جَزْلاً ونارا تأجَجا [1]

فجزم تلمم ؛ لأنه بدل من قوله : تأتنا ؛ لأن الإلمام ضرب من الإتيـــان فهو على حد قولك فى الأسماء : مررت برجل عبد الله ، فسر الإتيان بالإلمـــام كما فسر الاسم الأول بالاسم الثانى ، ولو رفع على الحال لجاز فى العربية لـولا انكسار وزن البيت [2] .

المسألة الثالثة والثلاثون : توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين جملتى الشرط والجواب .

إذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين جملتى الشرط والجـواب فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا أو محلا ، ويجوز النصب بـــأن مضمرة وجوبا بعد الفاء ، أو الواو . وإلى ذلك أشار ابن مالك فى الألفية بقوله :

وَجَزْمٌ اوْ نصبٌ لفِعْلٍ إثرْفَـــا أو واوٍ ان بالجملتيـــن اكتنَفَا

وامتنع الرفع إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب [3] .

---

(1) البيت من الطويل ، وهو من أبيات الكتاب .

- وقال الخليل : "تلممُ بدلٌ من الفعل الأول" ، يعنى فعل الشرط . والجزل : غلاظ الحطب .
- انظر الكتاب ٨٦/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٧٧/٢ ، والخزانة ٩٦/٩ .

(2) انظر الكتاب ٣ / ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٧ ، ٥٤ .

(3) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢٥١/٢ .

وصرح سيبويه بجواز الجزم والنصب قال : "وسألت الخليل عن قولـه : إن تأتنى فتحدثنى أحدْثك ، وإن تأتنى وتحدَثنى أحدْثك ، فقال : هـــذا يجــوز ، والجزم الوجه .

ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم ، كأنه أراد إن يكن إتيـــان فحديث أحدْثك ، فلما قبحُ أن يرد الفعل على الاسم نوى أنْ ؛ لأن الفعل معها اسم .

وإنما كان الجزمُ الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيمـــا أراد من الحديث ، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذى عمل فيما يليـــه أولى ؛ وكرهوا أن يتخطوا به من بابه إلى باب آخر إذا كان يريد شيئا واحدا .

وسألته عن قول ابن زهير :

ومن لا يقدمْ رِجْلَه مطمئنـــــة فيثبتها فـــى مستوى الأرضِ يزلقِ [1]

فقال النصبُ فى هذا جيد ؛ لأنه أراد هاهنا من المعنى ما أراد فى قولـه : لا تأتينا إلا لم تحدثنا ، فكأنه قال : من لا يقدم إلا لم يُثبِت زَلِق" [2] .

وقال السيوطى فى ترجيح الجزم على النصب فى نحو " إن تأتنى فتحدثنى أحسن إليك" و "من يأتنى ويحدثنى أحسن إليه" . قال : "التشـــريك فى الجـــزم أحسن ؛ لأن العطف إذ ذاك يكون على ملفوظ به وهو الفعل ، والنصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق" [3] .

([1]) البيت من الطويل قاله كعب بن زهير .

- ومعنى البيت : ومن لا يضع رجله إذا مشى فى موضع يتأمله قبل أن يضعها ، يزلق . وهذا علـى طريق المثل . يريد : من لم يتأمل ما يريد أن يفعله ، قبل أن يفعله ، لم يأمنْ أن يقع فى أمر يكون فيـــه عَطَبُهُ .
- (انظر شرح أبيات سيبويه ١١٩/٢) .

([2]) الكتاب ٨٨/٣ ، ٨٩ .

([3]) الهمع ١٥/٢، ١٦ .

وجاء النصب مصرحا به كقوله :

وَمَنْ يقتربْ منا ويخضــعَ نُؤْوِه ولا يَخْشَ ظُلْماً ما أقامَ ولاَ هَضْمَا [1]

الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن إلا به [2] .

وذهب المبرد إلى جواز النصب إذا اقترنت الأداة بنفى نحو "إلا تــأتنى فتكرمنى أقعد عنك" فيجوز النصب من أجل النفى ؛ لأن معناه إلا تأتنى مكرما . كما قال : ما تأتينى فتحدثنى أى ما تأتينى محدثا . ومنه البيت :

ومن لا يقدمْ رِجْلَهُ مطمئنــــة فيثبتهَا فــى مستوى الأرض يزلق

والوجه عنده الجزم ، فإذا لم تقترن الأداة بنفى نحو "من يأتنى فيكرمــنى أعطه" لا يجوز عنده إلا الجزم ، لأن الكلام معطوف على ما قبله [3] .

وذكر الرضى أن النصب بعد الشرط جائز لمشابهة الشرط للنفــى ؛ لأن الشرط وجوده مفروض فهو غير موصوف بالوجود حقيقة [4] .

واقتصر البصريون على الواو والفاء فى تجويز الجــزم والنصــب [5] .

وبعضهم أجاز النصب بعد أو نحو "إن تزرنى أو تحسن إلى أحسن إليك" [6] .

ونقل عن الكوفيين أنهم أجروا ثم مجرى الفاء والواو ، فيقولــون : "إن تأتنى ثم تحدثَنى أكرمك" بنصب تحدثنى ، واحتجوا بقراءة بعضهم (ومن يخــرجَ

---

(1) البيت من الطويل لم يعرف قائله .

- وقوله : (ويخضع) بالنصب بإضمار أن بعد الواو العاطفة على الشرط قبل الجواب .
- (انظر شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢/٩٠١ ، وشرح الشواهد للعينى بهامش شرح الأشمــونى ٤/٢٥١ ، وشرح شواهد ابن عقيل ص ٢٢٠)

(2) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٥١ .

(3) انظر المقتضب ٢/٢٢ ، ٢٣ .

(4) انظر شرح الكافية للرضى ٢/٢٤٥ .

(5) انظر حاشية يس على التصريح ٢/٢٥٢ .

(6) انظر الهمع ٢/١٥ .

من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله) [1] بنصب يدركه [2] . وقد خرج المفسرون هذه القراءة على إضمار أن بعد ثم ولم ينكروها [3] . فدل ذلك على أن هذه القراءة لها وجه فى العربية .

وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكما لندورها [4] .

وصرح سيبويه بوجوب الجزم بعد ثم . قال : " واعلم أن ثم إذا أدخلته على الفعل بين المجزومين لم يكن إلا جزما ؛ لأنه ليس مما ينصب . وليس يحسن الابتداء ؛ لأن ما قبله لم ينقطع" [5] .

المسألة الرابعة والثلاثون : الاحتجاج بتوسط لا النافية على أنها ليست من حروف الصدارة .

احتج بعض النحاة بتوسط لا النافية فى نحو "إن لا تقم أقم" ، و"جاء بلا زاد" على أنها ليس لها الصدر فيجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وهذه مسألة خلافية ذكرها ابن هشام فى الرد على ابن الحاجب فى تجويزه عمل ما بعد "ما" النافية فيما قبلها قياسا على "لا" .

فقد قال ابن الحاجب فى قوله تعالى : (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم) [6] : إن "إذا" هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب ، وإن عاملها ما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لا فى يوم من قوله تعالى : (يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين) [7] . ورد ابن هشام قول ابن الحاجب هذا .

---

(1) النساء : ١٠٠ .

(2) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٥٢ ، والهمع ٢/١٥ .

(3) انظر تفسير البيضاوى ص ١٢٤ ، والكشاف ١/٥٥٨ ، والتبيان للعكبرى ١/٢٩٤ ، والبحر المحيط ٣/٣٣٧ ، وتفسير أبي السعود ٢/٢٢٤ .

(4) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٥٢ .

(5) الكتاب ٣/٨٩ .

(6) الجاثية : ٢٥ .

(7) الفرقان : ٢٢ .

قال ابن هشام : "وقول ابن الحاجب ..... مردود بثلاثة أمور :

أحدها : أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله :

ونحن عن فضلك ما استغنينا [1]

والثاني : أن ما لا تقاس على لا ؛ فإن ما لها الصدر مطلقا بإجماع البصريين ، واختلفوا فى لا [2] ، فقيل : لها الصدر مطلقا ، وقيل : ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول فى نحو "إن لا تقم أقم" ، و "جاء بلا زاد" وقوله :

ألا إنَ قُرطاً على آلةٍ ألاَ إنَنِى كيدَهُ لا أكيدْ [3]

وقيل : إن وقعت لا فى جواب القسم فلها الصدر ؛ لحلولها محل أدوات الصدر ، وإلا فلا ، وهذا هو الصحيح ، وعليه اعتمد سيبويه إذ جعل انتصاب "حَبَ العراق" فى قوله :

آليتَ حَبَ العراق الدهر أطعمُهُ [4] .....

على التوسع وإسقاط الخافض وهو على ، ولم يجعله من باب "زيداً ضربته" لأن التقدير لا أطعمه ، ولا هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر فى هذا الباب عاملا .

---

(1) من مشطور الرجز قاله عبد الله بن رواحة رضى الله عنه .

- (انظر شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٨٦/١) .

(2) قال الأمير : "قوله : "واختلفوا فى لا" قال الشارح لعل الخلاف فى غير النافية ولعل هذا يؤخذ مما يأتى للمصنف فى الأمر الثالث" . حاشية الأمير على مغنى اللبيب ٩٢/١ .

(3) البيت من المتقارب قاله الأخرم السنبسى . وقرط رجل من سنبس ، والآلة الحالة .

- وقال الأمير : "وثبت فى المصنف وشراحه (لا أكيد) وشرحوه على أن لا نافية ورواه السيوطى فى الشواهد (ما أكيد) قال : و (ما) زائدة لا نافية ؛ لأن ما فى حيزها لا يعمل فيما قبلها ، ولا موصولة ، ولا مصدرية لئلا تتقدم الصلة على الموصول والمعنى إننى أكيد كيده كما يكيد ف لأكون خيرا منه ورحم الله السيوطى فإن هذا لا يلائم استشهاد المصنف ، ولم ينبه على ذلك" . حاشية الأمير على المغنى ٩٢/١ ، وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٩٤/١ .

(4) صدر بيت من البسيط قاله المتلمس وتمامه : * والحبُ يأكله فى القرية السوس *

- (انظر الكتاب ٣٨/١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٩٤/١) .

والثالث : أن "لا" فى الآية حرف ناسخ مثله فى نحو "لا رجل" والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ، ولو لم يكن نافيا ، لا يجوز "زيدا إنى أضرب" فكيف وهو حرف نفى بل أبلغ من هذا أن العامل الذى بعده مصـــدر ، وهـــم يُطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله ، وإنما العامل محذوف ، أى اذكـــر يوم ، أو يعذبون يوم" [1] .

وقال أبو البقاء العكبرى فى قوله تعالى : (يوم يرون الملائكة لا بشـــرى يومئذ للمجرمين) .

"قوله تعالى (يوم يرون) فى العامل ثلاثة أوجه ، **أحدها :** اذكر يوم .

والثانى : يعذبون يوم ، والكلام الذى بعده يدل عليه .

والثالث : لا يبشرون يوم يرون .

ولا يجوز أن تعمل فيه البشرى لأمرين :

أحدهما : أن المصدر لا يعمل فيما قبله .

والثانى : أن المنفى لا يعمل فيما قبل لا" [2] .

وقوله بأن المنفى لا يعمل فيما قبل لا فيه إشارة إلى أن لا لهـــا صـــدر الكلام .

المسألة الخامسة والثلاثون : الإشارة إلى المتوسط .

ذهب بعض النحويين ومنهم ابن مالك ومن تبعه إلى أن رتبة المشار إليـه قرب وبعد ، فمتى كان اسم الإشارة مجردا من اللام والكاف كان للقـــرب ، ومتى كانا فيه ، أو كان فيه الكاف فقط فهو للبعد [3] .

---

(1) مغنى اللبيب ١١٤/١ ، ١١٥، ١١٦، وانظر البحر المحيط ٤٩٢/٦ ، ومعانى القرآن للفراء ٢٦٦/٢ .

(2) التبيان فى إعراب القرآن ٢٥٩/٢ ، ٢٦٠ .

(3) انظر التصريح بمضمون التوضيح ١٢٨/١، ١٢٩ ، والبحر المحيط ٣٢/١ .

وذهب الكثير إلى أن رتبة المشار إليه قرب وتوسط وبعد فمتى كان فى اسم الإشارة الكاف فقط فهو للتوسط ، ومتى كان فيه اللام والكاف فهو للبعد .

ويشكل على ذلك أن بنى تميم لا يأتون باللام مطلقا [1] ، لا فى مفرد ، ولا فى مثنى ، ولا فى جمع حكاه الفراء عنهم [2] . هذا وقد رجح ابن الناظم مذهب والده فى أن رتبة المشار إليه قرب أو بعد .

قال ابن الناظم : "وزعم الأكثرون أن المقرون بالكاف دون اللام للمتوسط ، وأن المقرون بالكاف مع اللام للبعيد ، وهو تحكم لا دليل عليه .

ويكفى فى رده أن الفراء حكى أن إخلاء ذلك ، وتلك من اللام لغة تميم .

فعلم أن الحجازيين إذا لم يريدوا القرب لا يقولون إلا ذلك ، وتلك ، وأن ليس لاسم الإشارة عندهم إلا مرتبتان : قرب ، وبعد ، وأمر غيرهم مشكوك فيه فيلحق بما علم" [3] .

أقول ليس فى نقل الفراء ما يفيد أن الحجازيين لا يقولون إلا ذلك وتلك ، والذى أراه دفعا للإشكال أن يقال أن المقرون بالكاف فقط يصلح للمتوسط وللبعيد ، فإذا اقترن باللام والكاف صار نصا فى البعيد .

وقال الرضى : "إن وضع أسماء الإشارة للحضور والقرب على ما قلنا إنه للمشار إليه حسا ، ولا يشار بالإشارة الحسية فى الأغلب إلا إلى الحاضر القريب الذى يصلح أن يقع مخاطبا ، فلما اتصلت كاف الخطاب به وكان متمحضا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا أخرجته من هذه الصلاحية ؛ إذ لا يخاطب اثنان فى كلام واحد إلا أن يجمعا فى كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلمتما ، وأنتما فعلتما ، أو بعطف أحدهما على الآخر نحو أنت وأنت فعلتما ،

---

(1) انظر أوضح المسالك ١/١٣٦ .

(2) انظر التصريح بمضمون التوضيح ١/١٢٩ .

(3) شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٨ .

مع أن خطاب المعطوف لا يكون إلا بعد الإضراب عن خطاب المعطوف عليه ، فصار "ذاك" مثل "غلامك" أعنى أخرجته الكاف عن أن يقع مخاطبا كما أخرجت نحو غلامك ، فلا تقول : يا هذاك كما لا تقول : يا غلامك ، ولا غلامك قلت كذا ، فالكاف توجب كون ما وليته غائبا فى التعبير عنه نحو غلامك قال كذا ، وإن لم يمتنع حضوره إذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب ، فلما أوردت الكاف فى اسم الإشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار إليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط ، فإذا أردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهى اللام فقلت ذلك" [1] .

المسألة السادسة والثلاثون : ما وضع للمتوسط من حروف النداء .

ذهب ابن برهان إلى أن أيا ، وهيا للبعيد ، والهمزة للقريب ، وأى للمتوسط ، ويا للجميع [2] .

والقول بأن الهمزة للقريب هو مذهب الجمهور ، وزعم شيخ ابن الخباز أنها للمتوسط [3] ، وأن الذى للقريب يا . قال ابن هشام : "وهذا خرق لإجماعهم" [4] .

واختلف النحاة فى "أَىْ" فقيل هى للقريب كالهمزة وعليه المبرد والجزولى ، وقيل هى للبعيد وعليه ابن مالك ، وقيل للمتوسط وإليه ذهب ابن برهان [5] .

---

(1) شرح الكافية للرضى ٣٢/٢ .

(2) انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٦٥ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٦٤/٢ .

(3) انظر الأشباه والنظائر ٧٧/٣ ، والهمع ١٧٢/١ .

(4) انظر مغنى اللبيب ١٩/١ .

(5) انظر الهمع ١٧٢/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٦٥ ، والتسهيل ص ١٧٩ .

ونقل ابن هشام الخلاف فى "يا" . فقال : "يا : حرف موضوع لنـــداء البعيد حقيقة أو حكما ، وقد ينادى بها القريب توكيدا ، وقيل : هى مشـــتركة بين القريب والبعيد ، وقيل : بينهما وبين المتوسط" (١) .

والذى عليه سيبويه أن ما عدا الهمزة للمنادى المتراخى ، ولا يخفـــى أن المتراخى هو غير القريب ، فلا مانع من أن يكون قد أراد بذلك مـــا يشـــمل المتوسط والبعيد .

قال سيبويه : "هذا باب الحروف التى ينبه بها المدعو . فأما الاسم غـــير المندوب فينبه بخمسة أشياء : بيا ، وأيا ، وهيا ، وأىْ ، وبالألف . نحو قولـك : أحارِ بنَ عمرو . إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمـــدوا أصواتهم للشئ المتراخى عنهم ، والإنسان المعرض عنهم ، الـــذى يـــرون أنـــه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد ، أو النائم المستثقَل . وقد يستعملون هـــذه الـــتى للمد فى موضع الألف ، ولا يستعملون الألف فى هذه المواضع التى يـــــمدون فيها . وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غيروا إذا كان صـــاحبُك قريبـــا منك ، مقبلا عليك ؛ توكيدا" (٢) .

المسألة السابعة والثلاثون : التنوين المتوسط فى المنادى المعرفة .

قال سيبويه : "وقال : يا ضارباً رجلا معرفة كقولك : يـــا ضـــاربُ ، ولكن التنوين إنما يثبت ؛ لأنه وسط الاسم ، ورجلا من تمام الاســـم ، فصـــار التنوين بمنزلة حرف قبل آخر الاسم ، ألا ترى أنك لو سميت رجلا خيراً منـــك لقلت : يا خيرا منك ، فألزمته التنوين وهو معرفة ؛ لأن الراء ليســـت آخـــر الاسم ولا منتهاه فصار بمنزلة الذى إذا قلت : هذا الذى فَعَلَ ، فكما أن خـــيرا

---

(١) مغنى اللبيب ٤٢٩/٢ .

(٢) الكتاب ٢٢٩/٢ ، ٢٣٠ .

منك لزمه التنوين وهو معرفة ، كذلك لزم ضارباً رجلا ؛ لأن البـــاء ليســت منتهى الاسم ، وإنما يُحذف التنوين فى النداء من آخر الاسم ، فلمـــا لزمـــت التنوينة وطال الكلام رجع إلى أصله "[1] .

(1) الكتاب ٢/٢٢٩ .

الفصل الثانى

الواسطة بين حُكمين

هذا الفصل يشتمل على المسائل الآتية :

المسألة الأولـــى : الحركة التى ليست إعرابا ولا بناء .

المسألة الثانيـــة : الواسطة بين المعرب والمبنى .

المسألة الثالثـــة : ما ليس منصرفا ولا غير منصرف .

المسألة الرابعـــة : ما لا ينطبق عليه حد الوقف ولا حد الوصل .

المسألة الخامسة : الواسطة بين المتعدى واللازم .

المسألة السادسة : الواسطة بين المعرفة والنكرة .

المسألة السابعـة : الواسطة بين الضمير المتصل والضمير المنفصل .

المسألة الثامنـة : هل توجد واسطة بين حروف المعانى وحروف المبانى

المسألة الأولى : الحركة التى ليست إعرابا ولا بناء .

توجد فى اللغة حركات ليست بإعراب لا بناء ومن ذلك :

كره ما قبل ياء المتكلم فى نحو غلامى ، وصاحِبى . فهذه الكسرة ليست بكسرة إعراب ، ولا كسرة بناء .

والدليل على أنها ليست بكسرة إعراب أن الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهى فيه ، نحو هذا غلامى ، ورأيت صاحبى ، وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب فى هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة .

والدليل على أنها غير بناء أن الكلمة معربة مع غير ياء المتكلم نحو جاء غلامُك ، ورأيت غلامَك ، ومررت بغلامِك ، وجاء غلامُهم ، ورأيت غلامَهم ، ومررت بغلامِهم ، وجاء غلامُنا ، ورأيت غلامَنا ، ومررت بغلامِنا ، فالكلمة استحقت الإعراب مع إضافتها لغير ياء المتكلم ، ولا مانع يمنع هذا الاستحقاق مع ياء المتكلم فعلم أن نحو غلامى فى التمكن واستحقاق الإعراب كغلامك ، وغلامهم ، وغلامنا . والكسرة فى نحو مررت بغلامِى ، ونظرت إلى صاحبِى ليست كسرة إعراب أيضا بدليل ثبوتها فى الرفع والنصب فعلم بذلك أن هذه الكسرة يكره الحرف الذى قبل ياء المتكلم عليها فيكون ملازما لها فى كل الحالات ، ومما لا يشك فيه أن الكسرة قبل ياء المتكلم فى حالتى الرفع والنصب ليست بإعراب فيجب أن يحكم عليها فى باب الجر بأنها ليست بإعراب . وحركة المضاف إلى ياء المتكلم تسمى بحركة المناسبة [1] .

ومن الحركات التى ليست إعرابا ولا بناء حركة الحكاية ، وحركة الإتباع ، وحركة النقل ، وحركة التخلص من التقاء الساكنين .

---

(1) انظر الخصائص ٣٥٦/٢ ، ٣٥٧ ، والهمع ٢٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٣ .

قال الصبان : "فهذه الحركات ليست إعرابا ولا بناء بل الإعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات" (١) .

وحركة الحكاية كما فى "من زيداً" حكاية لمن قال : "رأيت زيدا" .

وحركة الإتباع كما فى قوله تعالى : (الحمدِ لله) (٢) قرأ الحسن البصرى : (الحمدِ) بكسر الدال إتباعا لكسر اللام (٣) .

وقال أبو حيان : " وفى قراءة الحسن احتمال أن يكون الإتباع فى مرفوع أو منصوب ويكون الإعراب آنذاك على التقديرين مقدرا منع من ظهوره شغل الكلمة بحركة الإتباع" (٤) .

وحركة النقل كما فى قوله جل شأنه : (فمنُ أوتى) (٥) بنقل ضمة الهمزة إلى النون (٦) .

وحركة التخلص من التقاء الساكنين كما فى قوله عز وجل : (لم يكن الذين كفروا) (٧) حركت نون (يكن) بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين .

المسألة الثانية : الواسطة بين المعرب والمبنى .

قال الأشمونى فى قول ابن مالك :

والاسم منه معرب ومبنى .....

قال : "ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم" (٨) .

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى على الألفية ١/٤٩ .

(٢) الفاتحة : ١ .

(٣) انظر الكشاف ١/٥٠،٥١ ، والبحر المحيط ١/١٨ .

(٤) البحر المحيط ١/١٨ .

(٥) الإسراء : ٧١ .

(٦) انظر شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع ص ٤٩ .

(٧) البينة : ١ .

(٨) شرح الأشمونى على الألفية ١/٥٠ .

وقال بعض النحاة بالواسطة بين المعرب والمبنى فى كلمات منها :

الأسماء قبل التركيب ، وفيها ثلاثة أقوال :

أحدها وعليه ابن الحاجب أنها مبنية لجعله عدم التركيب من أسباب البناء ، وعلل غيره بأنها تشبه الحروف المهملة فى كونها لا عاملة ولا معمولة [1] .

وقال الأشمونى فى تنبيهاته فى باب المعرب والمبنى : "عد [2] فى شرح الكافية من أنواع الشبه الإهمالى ، ومثل له بفواتح السور ، والمراد الأسماء مطلقا قبل التركيب ؛ فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى كونها لا عاملة ولا معمولة" [3] .

الثانى : أنها معربة بناء على أن عدم التركيب ليس سببا ، والشبه المذكور ممنوع ؛ لأنها صالحة للعمل .

الثالث : أنها واسطة لا مبنية ولا معربة ؛ لعدم الموجب لكل منهما ، ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف ، سين ، وليس فى المبنيات ما يكون كذلك . وهذا هو المختار عند السيوطى تبعا لأبى حيان [4] .

وقال السيوطى : "قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى تعليقه على المقرب : الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنية ، أو لا توصف بإعراب ولا بناء ؟ فيه خلاف ، نحو قولنا : زيد عمرو بكر خالد ، أو واحد اثنان ثلاثة ، فإن قلنا إنها توصف بالبناء ، فالأصل حينئذ فى الأسماء البناء ، ثم صار الإعراب لها أصلا ثانيا عند العقد والتركيب لطريان المعانى التى تلبس لولا الإعراب

---

(1) انظر الهمع ١٩/١ .

(2) أى ابن مالك .

(3) شرح الأشمونى على الألفية ٥٦/١ .

(4) انظر الهمع ١٩/١ .

لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة ، وإن قلنا إنها لا توصف بـالإعراب ولا بالبناء كان الإعراب عند التركيب أصلا من أول وهلة لا نائبا عن غـيره ، ويكون دخوله الأسماء لما تقدم من طريان المعانى عليها عند التركيب . انتهى"[1] .

ومن الكلمات التى قيل فيها بالواسطة المحكى بـ "مَنْ" نحو "من زيدٌ" ، "من زيداً" ، " مَنْ زيدٍ" . فقيل إنه واسطة ، وأن حركته حركة حكاية لا حركة إعراب ولا بناء . قال أبو حيان : وهو الصحيح .

وقيل إنه معرب ، وحركته حركة إعراب ، وأنه فى الرفع خبر مَن ، وفى النصب مفعول فعل مقدر ، وفى الجر بدل .

وقيل إنه مبنى ، واختاره ابن عصفور ؛ لأن الاختلاف ليس بعـامل فى المعرب فى الكلام الذى هو فيه[2] .

ومن ذلك المتبع نحو (الحمدِ لله) بكسر الدال .

قال السيوطى : "قيل إنه واسطة ، والصحيح أنه معرب تقديرا بمعـنى أنه قابل للإعراب ، وقيل إنه مبنى وبه جزم ابن الصائغ"[3] .

وذكر ابن الناظم أن الكلمات منحصرة فى قسمين معرب ومبنى ثم قال :

"فإن قلت : من الكلمات ما هو محكى كقولك من زيدٍ ؟ لمن قـال : مررت بزيد ، ومنها ما هو متبع كقراءة بعضهم : (الحمدِ لله رب العـالمين)[4] وذلك ينافى الانحصار فى القسمين .

---

(1) الأشباه والنظائر ٢/١٩٠ .

(2) انظر الهمع ١/١٩ .

(3) الهمع ١/١٩ .

(4) الفاتحة : ١ ، وانظر الكشاف ١/٥٠ ، ٥١ ، والبحر المحيط ١/١٨ .

قلت : لا ينافيه ؛ لأن المحكى والمتبع داخلان فى قسم المعـــرب بمعـــنى القابل للإعراب" [1] .

ومن ذلك المضاف للياء . وفيه ثلاثة أقوال :

أصحها وعليه الجمهور أنه معرب كغيره من المضافات وإن لم يظهر فيـه الإعراب فهو مقدر كالمقصور ونحوه .

والثانى : أنه مبنى ، لإضافته إلى مبنى بناء على أن ذلك من أســـباب البناء ، وعليه الجرجانى وابن الخشاب .

والثالث : أنه واسطة لا مبنى ؛ لعدم السبب ، ولا معرب ؛ لعدم ظهور الإعراب فيه . قال السيوطى : "وعليه ابن جنى" [2] .

وأقول : إن الذى عليه ابن جنى أن الكلمة المضافة إلى يـــاء المتكلـــم معربة متمكنة ، وإن كانت حركتها ليست بحركة إعراب ولا حركة بناء [3] .

المسألة الثالثة : ما ليس منصرفا ولا غير منصرف .

ذهب الجمهور إلى أن الاسم المعرب على ضربـــين منصـــرف وغـــير منصرف ، وأثبت ابن جنى الواسطة بينهما وسبقه فى ذلك شيخه أبـــو علـــى الفارسى [4] .

قال ابن جنى فى "باب الحكم يقف بين الحكمين " : "ومن ذلـــك مـــا كانت فيه اللام أو الإضافة ؛ نحو الرجل ، وغلامك ، وصاحب الرجل . فـــهذه الأسماء كلها ، وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة . وذلك أنها ليســـت

---

(1) شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٢ ، ٣٣ .

(2) الهمع ١٩/١ .

(3) انظر الخصائص ٣٥٦/٢ .

(4) انظر الهمع ٣٧/١ ، ٣٨ .

بمنونه فتكون منصرفة ، ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف ، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارة لكونه غير منصرف ؛ كأحمد ، وعمر ، وإبراهيم ونحو ذلك .

وكذلك التثنية والجمع على حدها نحو الزيدان والعُمَرين ، والمحمدون ؛ ليس شئ من ذلك منصرفا ولا غير منصرف ، معرفة كان أو نكرة ، من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينون مثلها ، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه منها أمارة لترك صرفها" [1] . فنحو الرجل ، وغلامك ، والزيدان ، والمحمدون لا يسمى منصرفا لعدم التنوين ، ولا غير منصرف لعدم السبب .

وقال السيوطى فى الهمع بعدم الواسطة [2] . وقال فى الأشباه والنظائر :

"مسألة : ما هو المنصرف وما هو غيره ؟" .

قال فى البسيط : فمن قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع ، وغير المنصرف ما فيه علتان ، وتأثيرهما منع الجر والتنوين لفظا وتقديرا دخل فيه التثنية ، والجمع ، والأسماء الستة ، وما فيه اللام ، والمضاف .

ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين ، وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فإن التثنية والجمع والمعرف باللام والإضافة يخرج عن الحصر فلذلك ذكرها صاحب الخصائص مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة" [3] .

المسألة الرابعة : ما لا ينطبق عليه حد الوقف ولا حد الوصل .

جاء فى الشعر أمور لا ينطبق عليها حد الوقف ولا حد الوصل .

ومن ذلك قول الشماخ :

---

(1) الخصائص ٣٥٧/٢ ، ٣٥٨ .

(2) انظر الهمع ٣٧/١ .

(3) الأشباه والنظائر ١٩١/٢ .

لَهُ زَجَلٌ كَأنهُ صَوتُ حـــــادٍ إذا طَلَـــبَ الوسيقةَ أو زميرُ [1]

فحذَف الواو التى هى صلة الضمير من "كأنهُ" ، واكتفى بالضمة منها [2] .

وحذْف هذه الواو لا على حد الوقف ولا على حـــد الوصـــل . أمـــا الوقف فيقضى بالسكون : "كأنهْ" . وأما الوصل فيقضى بالمطل وتمكين الـواو : "كأنهو" فقوله إذن "كأنهُ" مترلة بين الوصل والوقف [3] .

وكذلك أيضا سواءً قوله :

يا مـــــــرحباهُ بحمار ناجِيَةْ إذا أتـــــــــى قَرَبْتُهُ للسانيهْ [4]

فثبات الهاء فى "مرحباهُ" ليس على حد الوقف ، ولا على حد الوصل . أما الوقف فيؤذن بأنها ساكنة : "يامرحباهْ" . وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصـلا : "يا مرحبا بحمار ناجية" . فثباتها إذن فى الوصل متحركة مترلة بين المترلتين [5] .

وكذلك سواءً قوله :

---

(1) البيت من الوافر وهو من أبيات الكتاب . قاله الشماخ يصف حمار وحش هائجاً . يقول : إذا طلـــب وسيقته وهى أتاه صوت بها فى تطريب وترجيع ، كالحادى يتغنى بالإبل ، أو كأن صوته صوت مزمار .

- انظر الكتاب وتحقيق الأستاذ عبد الســلام هــارون ٣٠/١ . وقــال ابــن منظــور فى مــادة (و س ق) : " والوسيقة من الإبل والحمير كالرفقة من الناس " .
- وقال ابن منظور فى مادة (و س ق) : " والوسيقة من الإبل والحمير كالرفقة من الناس " .

(2) انظر شرح أبيات سيبويه ٢٩٢/١ .

(3) انظر الخصائص ٣٥٨/٢ ، والاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ص ٩٨،٩٧ .

(4) من الرجز لم يعلم قائله ، وناجيه : اسم شخص ، وبنو ناجية قوم من العرب ، وناجية أيضا : ماء لبـــنى أسد ، وموضع بالبصرة . والسانية : الدلو العظيمة وأداتها ، والناقة التى يسنى عليها أى يستقى عليـــها من البئر ، وأراد بتقريب الحمار للسانية : أى يستقى عليه من البئر بالدلو العظيمة .

- انظر الخزانة ٣٨٧/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٩ .

(5) انظر الخصائص ٣٥٩/٢ .

بازلٍ وجناءَ أو عَيْهَلَ [1]

فإثبات الياء مع التضعيف طريف . وذلك أن التثقيل من أمارة الوقف . والياء من أمارة الإطلاق . فظاهر هذا الجمعُ بين الضدين ؛ فهو إذن مترلة بين المترلتين [2] .

قال ابن جنى : " وسبب جواز الجمع بينهما أن كل واحد منهما قد كان جائزا على انفراده ، فإذا جمع بينهما فإنه على كل حال لم يكلف إلا بما من عادته أن يأتى به مفردا . وليس على النظر بحقيقة الضدين كالسواد والبياض . والحركة والسكون فيستحيل اجتماعهما . فتضادهما إذن إنما هو فى الصناعة لا فى الطبيعة . والطريق متلئبة منقادة والتأمل يوضحها ويمكنك منها" [3] .

المسألة الخامسة : الواسطة بين المتعدى واللازم .

الفعل الناقص من كان وكاد وأخواتهما لا يوصف بلزوم ولا تعد ، وإنما هو واسطة بين المتعدى واللازم [4] .

---

(1) من الرجز قاله منظور بن مرثد الأسدى وهو من شواهد الكتاب ، والبازل : الداخل فى السنة التاسعة من الإبل ذكرا كان أو أنثى ، والوجناء الناقة الشديدة ، والعيهلُ : الناقة الطويلة .

- وقبله :

إن تبخلى يا جُمل أو تعتلى ... أو تصحبى فى الظاعن المولّى

نُسَلّ وجد الهائم المغتلّ

- (انظر شرح شواهد الشافية ص ٢٤٦ ، والخزانة ١٣٧/٦ ، والكتاب ١٧٠/٤ . ومجالس ثعلب ٥٣٥/٢ ، ولسان العرب (ع هـ ل) .

(2) انظر الخصائص ٣٥٩/٢ .

(3) الخصائص ٣٥٩/٢ .

(4) انظر الهمع ٨٠/٢ ، وأوضح المسالك ١٧٦/٢ ، والتصريح ٣٠٨/١ .

وذكر الصبان أن الجمهور على أن كان وأخواتها واسطة ، وقال : " والمصنف [1] في التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته ، وشكرت له ، ونصحته ونصحت له واسطة وهو الأصح من مذاهب ثلاثة فيه .

ثانيها : متعد والحرف زائد . وثالثها : لازم وحذف الحرف توسع " [2] .

وصريح عبارة ابن مالك في التسهيل لا تفيد كون نحو شكر ونصح واسطة ، وإنما يفهم منها أنه يصلح لأن يسمى متعديا ، ولأن يسمى لازما وذلك بحسب الاعتبار ، فعلى اعتبار تعديه بنفسه فهو متعد ، وعلى اعتبار تعديه بحرف الجر فهو لازم .

قال ابن مالك في باب تعدى الفعل ولزومه : "إن اقتضى فعل مصوغا له باطراد اسم مفعول تام نصبه مفعولا به ويسمى متعديا ، وواقعا ، ومجاوزا ، وإلا فلازما ، وقد يشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين" [3] .

وجعل السيوطي نحو شكر ونصح مما تساوى فيه الاستعمالان قسما رابعا وهو ما يوصف باللزوم والتعدى معا وصححه [4] .

ولا مانع أن يقال إنه لا واسطة بين المتعدى واللازم ، وأن الأفعال الناقصة تعد من قبيل المتعدى تشبيها له به ، وربما أطلق على خبرها المفعول [5] .

---

(1) أى ابن مالك .

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية ٢/٨٧ .

(3) التسهيل ص ٨٣ .

(4) انظر الهمع ٢/٨٠ .

(5) انظر شرح الأشموني على الألفية ٢/٨٧ .

المسألة السادسة : الواسطة بين المعرفة والنكرة .

ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة . وقال بهـــا بعضهم فى الخالى من التنوين واللام نحو ما ، ومن ، وأين ، ومتى ، وكيف [١] .

والصحيح هو مذهب الجمهور ، ونحو "ما" ، و "من" مما لا يقبل التنوين وأل هو من النكرات ؛ لأنه يقع موقع ما يقبل أل التى تؤثر فيه التعريف [٢] .

وقال ابن مالك فى الألفية فى باب المعرفة والنكرة :

نكـــرةٌ : قـــابلُ أَلْ ، مؤثـــرَا أو واقعٌ موقـــعَ مـــا قـــد ذُكِـــرَا

وغـــيرُهُ معرفـــةٌ : كـــهُمْ ، وذِى وهندَ ، وابنِى ، والغلامِ ، والـــذِى

فقوله : "وغيره" أى غير ما يقبل أل المؤثرة فيه التعريف كرجل وفـرس وشمس وقمر ، أو يقع موقع ما يقبلها معرفة إذ لا واسطة [٣] .

وأيضا فالنكرة عبارة عما شاع فى جنس موجود أو مقدر [٤] ، والمعرفة ما وضع لاستعماله فى شئ بعينه [٥] . والأسماء التى قبل فيـــها بالواســـطة إنمـــا وضعها على سبيل الشيوع لا التعيين فكيف تكون واسطة . فالحق أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة .

المسألة السابعة : الواسطة بين الضمير المتصل والضمير المنفصل .

قال الأشمونى : "ولما كان الضمير المتصل على نوعين :

---

(١) انظر الهمع ٥٦/١ ، وشرح الأشمونى على الألفية وحاشية الصبان عليه ١٠٦/١ .

(٢) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٩١/١ ، ٩٢ ، وشرح الأشمونى على الألفية ١٠٤/١ ، ١٠٥ .

(٣) انظر شرح الأشمونى على الألفية ١٠٦/١ .

(٤) انظر قطر الندى وبل الصدى ص ٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٥ .

(٥) انظر شرح الكافية للرضى ١٢٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٥ .

بارز وهو ماله وجود فى اللفظ ، ومستتر وهو ما ليس كذلك ، وقدم الكلام على الأول شرع فى بيان الثانى " [1] .

فنراه قد جعل الضمير المستتر قسما من المتصل . قال الصبان : " وهو أصح أقوال ثلاثة . ثانيها : منفصل . ثالثها : واسطة " [2] .

وابن عقيل قد قسم الضمير إلى مستتر وبارز ، ثم قسم البارز إلى متصل ومنفصل [3] ، فيكون قد جعل المستتر قسما برأسه ليس من قبيل المتصل ولا من قبيل المنفصل وهو الذى أراه إذ لا منطوق للضمير المستتر وليست له صورة فى الكتابة .

ومما يؤكد أن الضمير المستتر عند ابن عقيل قسم برأسه أنه عند شوحه لقول ابن مالك فى باب العطف :

وَإنْ على ضميرِ رفعٍ متَصِلْ عطفتَ فافصلْ بالضميرِ المنفصلْ

نبه إلى أن الضمير المستتر فى هذا الحكم كالمتصل ، ولو كان الضمير المستتر ضميرا متصلا لم يكن هنا ضرورة إلى هذا التنبيه بل كان يكفى التمثيل به باعتبار أنه ضرب من المتصل .

قال ابن عقيل : " والضمير المرفوع المستتر فى ذلك كالمتصل ، نحو "اضرب أنت وزيد" ، ومنه قوله تعالى : (اسكن أنت وزوجك الجنة) [4] فـ "زوجك" معطوف على الضمير المستتر فى "اسكن" وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت " [5] .

---

(1) شرح الأشمونى على الألفية ١١٢/١ .

(2) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١١٢/١ .

(3) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٩٧/١ .

(4) البقرة : ٣٥ .

(5) شرح ابن عقيل على الألفية ٢٣٨/٣ .

ولا وجه لمن جعل الضمير المستتر فى نحو "زيد جاء" من قبيل المنفصل ، فحينما نقول إن الضمير المستتر تقديره هو . هذا الضمير "هو" مستعار للمضير المستتر لقصد التقريب على المتعلمين ، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق [1] .

المسألة الثامنة : هل توجد واسطة بين حروف المعانى وحروف المبانى .

قال السيوطى : "قال ابن الخباز : التنوين حرف ذو مخرج وهو نون ساكنة ، وجماعة منم الجهّال بالعربية لا يعدونه حرف معنى ولا مبنى ؛ لأنهم لا يجدون له صورة فى الخط ، وإنما سمى تنوينا ؛ لأنه حادث بفعل المتكلم ، والتفعيل من أبنية الأحداث " [2] .

هذا والتنوين من حروف المعانى . قال ابن هشام : " والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن ، وذلك المعنى هو هدم مشابهته للحرف والفعل كزيد وفرس " [3] .

---

(1) انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين مع كتاب شرح ابن عقيل ٩٥/١ .

(2) الأشباه والنظائر ١٣٩/٢ .

(3) أوضح المسالك ١١٥/٤ .

الفصل الثالث

العمل بواسطة

هذا الفصل يشتمل على المسائل الآتية :

المسألة الأولى : العامل فى الخبر .

المسألة الثانية : العامل فى المفعول معه .

المسألة الثالثة : الناصب للمستثنى بإلا بعد تمام الكلام .

المسألة الرابعة : العامل فى المعطوف عطف نسق .

المسألة الخامسة : العامل فى جواب الشرط

المسألة السادسة : التعدى بواسطة حرف الجر .

المسألة السابعة : التعدية بواسطة حروف الزيادة .

المسألة الأولى : العامل فى الخبـر .

فى رافع الخبر أقوال :

الأول : رافع الخبر المبتدأ ؛ لأنه مبنى عليه فارتفع به .

وضعف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو "القائم أبوه ضاحك" فلو كـــان رافعا للخبر لأدى إلى إعمال واحد رفعين ولا نظير له .

وأجيب بأن ذلك إنما يحذر إذا اتحدت الجهة وهى هنا مختلفة .

وضعف أيضا بأن المبتدأ قد يكون جامدا ، أو ضميرا وهما لا يعملان .

وأجيب بأن ذلك إنما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل وعمل المبتـدأ ليس به بل بطريق الأصالة .

واعترض أيضا على القول برفع المبتدأ للخبر بأن المبتدأ عين الخـــبر فى المعنى فيلزم رفع الشئ نفسه .

وأجيب عن هذا الاعتراض بأن الخبر عين المبتدأ فى الما صدق فقط أمـــا فى المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ يكفى [1] .

وهذا هو قول سيبويه وجمهور البصريين ، وإليه ذهب ابن مالك [2] .

وقال ابن مالك فى الألفية :

ورفَعُوا مبتـــــــــدأً بالابتدا كـــــــــذاكَ رفعُ خَبَرٍ بالمبتدا

الثانى : العامل فى الخبر الابتدا وحده ، وهو يعمل فى المبتدأ ، والخـــبر ؛ لأنه طالب لهما فيعمل فيهما ، وعليه الأخفش ، وابن السراج ، والرمانى ، وهو ظاهر مذهب الزمخشرى .

---

(1) انظر الهمع ١/٩٤ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ١/١٩٤ .

(2) انظر الكتاب ١/٤٠٦ ، والهمع ١/٩٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٠٠ ، والتسهيل ص ٤٤ .

ورُد هذا القول بأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون إتباع ، فالمعنوى أولى ألا يعمل ذلك [1] .

الثالث : العامل فى الخبر الابتدا والمبتدأ جميعا وعليه كثير من البصريين [2] .

وعلى هذا هل العامل مجموع الأمرين ، أو الابتدا بواسطة المبتدأ ؟

قولان [3] . واختار ابن يعيش القول الثانى وهو أن العامل فى الخبر هو الابتدا بواسطة المبتدأ [4] .

وقال أبو البقاء الكفوى : "والصحيح أن العامل فى الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملا فى المبتدأ إلا أن عمله فى المبتدأ بلا واسطة وفى الخبر بواسطة المبتدأ ، فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ وإن لك يكن للمبتدأ اثر فى العمل إلا أنه كالشرط فى عمله كالقدر فى تسخين الماء ، فإن التسخين بالنار عند وجود القدر لا بها " [5] .

وضعف ابن يعيش القول بأن العامل فى الخبر مجموع الأمرين الابتدا والمبتدأ . قال ابن يعيش : "وذهب آخرون إلى أن الابتدا والمبتدأ جميعا يعملان فى الخبر قالوا لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتدا فوجب أن يعملا فيه وهذا القول عليه كثير من البصريين ، ولا ينفك من ضعف وذلك من قبل أن المبتدأ اسم والأصل فى الأسماء ألا تعمل ، وإذا لم يكن لها تأثير فى العمل ، والابتدا له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له ، ويمكن أن يقال

---

(1) انظر الهمع ٩٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١ ، والكليات ص ١٠٠٥ . والتسهيل ص ٤٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٠١/١ ، وشرح الأشمونى على الألفية ١٩٣/١ ، ١٩٤ .

(2) انظر الكليات ص ١٠٠٥ ، والهمع ٩٤/١ ، والتسهيل ص ٤٤ .

(3) انظر الهمع ٩٤/١ .

(4) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١ .

(5) الكليات ص ١٠٠٥ ، وانظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ٤٦/١، ٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١ .

أن الشيئين إذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون فى كل واحد من أفراد ذلك المركب "[1] .

المسألة الثانية : العامل فى المفعول معه .

ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن العامل فى المفعول معه الفعل ، أو معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع [2] .

وقال خالد الأزهرى : "والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه ، وبه قال جمهور البصريين ، وطائفة من الكوفيين ، ثم اختلفوا . فقال سيبويه والفارسى وجماعة إنه كان كالمفعول به فى المعنى ، فمعنى سرت والنيل : سرت بالنيل" [3] .

وقال ابن جنى : " وأما الواو التى بمعنى "مع" فقولهم : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة ، ومازلت أسير والنيل ، أى مع النيل ، وكيف تكون وقصعةً من ثريد ، أى مع قصعة ، ولو خليت والأسد لأكلك ، أى مع الأسد ، ولو تُركت الناقةُ وفصيلها لرضعها ، أى مع فصيلها ، وكيف تصنع وزيداً ، أى مع زيد ، واجتمع زيدٌ وأبا محمد على حفظ المال ، ومن أبيات الكتاب :

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١ .

(2) انظر الكتاب ٢٩٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٩٥/١ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ٢٤٨/١ .

(3) التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٣/١ ، وانظر حاشية عبادة على شذور الذهب ٤٨/٢ .

فكونُوا أنتمُ وبنـــى أبيكمْ مكـــانَ الكُليتين من الطَّحالِ [1]

أى مع بنى أبيكم ، فلما حذف "مع" وأقام الواو مقامها أفضى الفعـــل الذى قبل الواو إلى الاسم الذى بعدها . فنصبه بوساطة الواو ، وذلك أن الـواو قوته ، فأوصلته إليه " [2] .

وذهب الأخفش وبعض الكوفيين إلى أن المفعول معه منصوب انتصـاب الظرف ، وذلك أن الواو فى قولك : "قمت وزيدا" واقعة موقع "مع" فكـــأنك قلت : قمت مع زيد . فلما حذفت "مع" وقد كانت منصوبة على الظـــرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب مـــع الواقعـــة الـــواو موقعها ، وقد كانت مع منصوبة بنفس قمت بلا واســـطة ، فكذلـــك يكـــون انتصاب زيد بعد الواو جاريا مجرى انتصاب الظروف .

والظروف مما تتناولها الأفعال بلا وساطة حرف ؛ لأنها مقدرة بحـــرف الجر ، فإذن الواو ليست موصلة للفعل إلى زيد على مذهب الأخفش ومن تبعـه كما يقول سيبويه ، وإنما هى مصلحة لزيد أن ينصب على الظرف بتوسطها [3] .

---

(1) البيت من الوافر ولم أقف له على قائله .

- يقول : اقربوا من بنى أبيكم وعاضدوهم وليكن مكانكم من مكانهم كمكـــان الكليتـــين مـــن الطحال .
- (انظر الكتاب ٢٩٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٥/١ ، وشرح الشواهد للعينى بهامش شـــرح الأشمونى ١٣٩/٢ ، ومجالس ثعلب ١٠٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢ ، والهمع ٢٢١/١ .

(2) سر صناعة الإعراب ٦٤٠/٢ ، وانظر الإنصاف فى مســـائل الخـــلاف ٢٤٨/١ ، ٢٤٩ ، وشـــرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢ .

(3) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢ ، وشر صناعة الإعـــراب ١٢٨/١ ، والتصريـــح بمضمـــون التوضيح ٣٤٤/١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٣٦/٢ ، وحاشية عبادة على شذور الذهـــب ٤٨/٢ .

وقال السيوطى : "والأخفش على أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف ؛ لأن اصل "جاء البرد والطيالسة" مع الطيالسة ، فلما حذفت مع وكانت منتصبة على الظرف ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على انتصاب مع التى وقعت الواو موقعها ؛ إذ لا يصح انتصاب الحروف ، كما يرتفع ما بعد إلا الواقعة موقع غير بارتفاع غير نحو (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) [1] والأصل غيرُ الله " [2] .

وضعفت الأنبارى وابن يعيش ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أن المفعول معه ينتصب انتصاب "مع" ؛ لأن مع ظرف ، والمفعول معه فى نحو استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوبا على الظرف [3] .

وردُّ الأنبارى وابن يعيش فيه نظر ، فإن الأخفش لا يقول بظرفية ما بعد الواو ولكن لما كانت الواو القائمة مقام مع لا تتحمل الإعراب لحرفيتها ظهر علامة الإعراب فيما بعدها . والله أعلم .

ورد الصبان قول الأخفش ومن تبعه بأنه لو كان الأمر كما قالوا لجاز النصب فى كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك [4] .

وذهب عبد القاهر الجرجانى إلى أن الناصب للمفعول معه "الواو" ؛ لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه .

---

(1) الأنبياء : ٢٢ .

(2) الهمع ١/٢٢٠ .

(3) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/٢٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٩ .

(4) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/١٣٦ .

ورد بأنه لو كان كذلك لا تصل الضمير معها كما يتصل بإن وأخواتها ، وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرف نصبا إلا وهو مشبه بالفعل [1] .

وقال ابن عقيل في الرد على ما ذهب إليه الجرجاني : "وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو ، وهو غير صحيح ؛ لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا الجر كحروف الجر ، وإنما قيل : "ولم يكن كالجزء منه" احترازا من الألف واللام ؛ فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا ؛ لكونها كالجزء منه ، بدليل تخطي العامل لها ، نحو مررت بالغلام" [2] .

وذهب الزجاج إلى أن الناصب للمفعول معه فعل مضمر بعد الواو ، فإذا قلت : سرت والنيل ، فالتقدير : سرت ولابست النيل ، وإنما لم يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو .

وعورض بالعطف فإن فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل ، وبأن فيما ذكره إحالة للباب إذ يصير منصوبا على أنه مفعول به لا مفعول معه [3] .

وذهب أكثر الكوفيين إلى أن المفعول معه منصوب بالخلاف أي مخالفة ما بعد الواو لما قبلها . قالوا : وذلك أنا إذا قلنا : "استوى الماء والخشبة" لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة

---

(1) انظر الهمع ١/٢٢٠ ، وتسهيل الفوائد لابن مالك ص ٩٩ ، وتسهيل نيل الأمانى على شرح عوامل الجرجاني ص ١٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٣٤٤ ، وحاشية عبادة على شذور الذهب ٢/٤٨ ، وشرح الأشموني على الألفية ٢/١٣٥ .

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٢٠٢، ٢٠٣ ، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/١٣٥ ، ١٣٦ .

(3) انظر الهمع ١/٢٢٠ ، والتسهيل لابن مالك ص ٩٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٣٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٩ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/١٣٦ ، وحاشية عبادة على شذور الذهب ٢/٤٨ .

لا تكون معوجة فتستوى ، فلما خالفه ولم يشاركه فى الفعل نصب على الخلاف .

قالوا : وهذا قاعدتنا فى الظرف نحو قولك : "زيد عندك" [1] .

وقال الشيخ يس فى معنى المخالفة : "أى مخالفة المفعول معه للاسم قبله فى إسناد الحكم السابق إليه وإن ورد بصورة المعطوف المشارك . يدل على ذلك قول الموضح [2] فى باب التعجب : إن أفعل فى ما أحسن زيدا مثلا عند الكوفيين اسم . فقال : ففتحته كالفتحة فى زيد عندك ، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى عندهم نصبه ، و"أحسن" فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما انتهى فأنت تراه كيف فسر المخالفة بأن أحسن الجارى على ضمير ما لفظا إنما هو فى المعنى وصف لزيد " [3] .

والقول بأن المفعول معه منصوب بالخلاف مردود بأن الخلاف معنى من المعانى ولم يثبت النصب بالمعانى المجردة من الألفاظ ، وإنما ثبت الرفع به كالابتداء والتجرد . وبأنه لو كان الخلاف ناصبا لقيل : ما قام زيد لكن عمرا ، ويقوم زيد لا عمرا . ولم يقله أحد من العرب [4] .

وقال ابن يعيش : " وأما ما ذهب إليه الكوفيون فضعيف جدا ؛ لأنه لو جاز نصب الثانى لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول أيضا ؛ لأنه مخالف للثانى ؛ لأن الثانى إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثانى ، فليس نصب الثانى للمخالفة أولى من نصب الأول ، ثم هو باطل بالعطف الذى يخالف فيه الثانى

---

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢ .

(2) أى ابن هشام فى كتابه أوضح المسالك .

(3) حاشية يس على التصريح ٣٤٤/١ ، وانظر أوضح المسالك ٢٥٢/٣ .

(4) انظر الهمع ٢٢٠/١ ، والإنصاف ٢٥٠/١ ، والتسهيل ص ٩٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٤٤/١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٣٦/٢ ، وحاشية عبادة على شذور الذهب ٤٨/٢ ، ٤٩ .

الأول نحو قولك : قام زيد لا عمرو ، ونظائر ذلك ، فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازما لم يكن ما بعد لا فى العطف إلا منصوبا" [1] .

والأصح فى الناصب للمفعول معه أن ما تقدمه من فعل أو شبهه بواسطة الواو فهى معدية العامل إلى المفعول معه [2] .

وإلى ذلك ذهب ابن مالك فى الألفية . قال :

يُنصبُ تا لى الواوِ مفعولاً مَعَهْ فى نحو سيرى والطريقَ مُسْرِعَهْ
بما مِنَ الفعلِ وشبهِهِ سَبَقْ ذَا النصبُ لا بالواوِ فى القول الأحقَ

وقال فى التسهيل : "باب المفعول معه . وهو الاسم التالى واواً تجعله بنفسها فى المعنى كمجرور "مع" ، وفى اللفظ كمنصوب معدًى بالهمزة ، وانتصابه بما عمل فى السابق من فعلٍ أو عاملٍ عمله ، لا بمضمر بعد الواو ، خلافا للزجاج ، ولا بها ، خلافا للجُرجانى ، ولا بالخلاف ، خلافا للكوفيين" [3] .

ولا يجوز الاعتراض بأن الفعل المتقدم فى نحو "استوى الماء والخشبة" لازم ، فلا يجوز أن يعمل فى المفعول معه ؛ لأن الفعل وإن كان لازما إلا أنه تعدى بتقوية الواو فخرج عن كونه لازما [4] .

وقال ابن يعيش : " والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول ؛ لأنه وإن لم يكن متعديا فقد قوى بالواو النائبة عن مع فتعدى كما تعدى الفعل المقوى بحرف الجر نحو مررت بزيد إلا أن الواو لا تعمل لما ذكرناه من أنها فى مذهب العطف ، وذلك لأنها فى الأصل عاطفة ، والعاطفة فيها معنيان :

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢ .

(2) انظر الهمع ٢١٩/١، ٢٢٠ ، وانظر شذور الذهب مع حاشية عبادة ٤٨/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٣٥/٢ ، وتسهيل نيل الأمانى فى شرح عوامل الجرجانى ص ١٤ .

(3) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٩٩ .

(4) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢٥٠/١ .

العطف والجمع . فلما وضعت موضع مع خلعت عنها دلالة العطف ، وبقيت دلالة الجمع فيها ، كما أن فاء العطف فيها معنى العطف والاتباع ، فإذا وقعت فى جواب الشرط خلع عنها دلالة العطف وبقى معنى الاتباع" [1] .

المسألة الثالثة : الناصب للمستثنى بإلا بعد تمام الكلام .

اختلف النحاة فى ناصب المستثنى بإلا بعد تمام الكلام ، ولهم فى ذلك أقوال :

أحدها : أن الناصب إلا ، وصححه ابن مالك ، وعزاه لسيبويه والمبرد والجرجانى . واستدل بأنها مختصة بدخولها على الاسم وليست كجزء منه فعملت فيه كإن ، ولا التبرئة [2] .

وقال الرضى : "وقال المبرد ، والزجاج العامل فيه إلا لقيام معنى الاستثناء به ، والعامل ما به يقوم المعنى المقتضى ، ولكونها نائبة عن أستثنى كما أن حرف النداء نائب عن أنادى" [3] .

وما نسبه ابن مالك لسيبويه تحتمله عبارته فى الكتاب .

قال سيبويه : "هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا . حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررت بأحد إلا زيدا ، وما أتانى أحد إلا زيدا . وعلى هذا : ما رأيت أحدا إلا زيدا ، فينصب زيدا على غير رأيت ؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول ، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل فى الأول . والدليل على ذلك أنه يجئ على

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢ .

(2) انظر الهمع ٢٢٤/١ ، والتسهيل ص ١٠١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢١١/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٤٩/١ ، وشرح الأشمونى على الألفية ١٤٣/٢ .

(3) شرح الكافية للرضى ٢٢٦/١ ، وانظر المقتضب ٣٩٦/٤ .

معنـــى : ولكن زيدا ، ولا أعنى زيدا . وعمل فيه ما قبله كما عمل العشـــرون فى الدرهم إذا قلت : عشرون درهما" [1] .

فقول سيبويه : "وعمل فيه ما قبله" لعله يقصد "إلا" بدليـــل قولـــه : "فينصب على غير رأيت .. إلى آخره . فإذا كان (إلا زيدا) منقطعا عن العـــامل قبله ، وكان المعنى : ولكن زيدا ، ولا أعنى زيدا فيجوز أن يفهم من عبارتـــه أن العامل هو إلا . والله أعلم بالصواب .

الثانى : أنه منصوب بما قبل إلا من فعل ونحوه من غير أن يعدى إليـــه بواسطة إلا وعزى لابن خـــروف لانتصاب غيـــره به بلا واسطة إذا وقعـــت موقع إلا [2] .

الثالث : أنه منصوب بما قبل إلا معدى بواسطتها وعليه السيرافى وابـــن الباذش ، والفارسى ، وابن باب شاذ ، والرندى ، وعزاه الشلوبين للمحققـــين قياسا على المفعول معه فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو ، ونسبه ابـــن عصفـــور لسيبويه ، واختاره ابن الصائغ ، وفرقوا بينه وبين غير بأن ما بعـــد إلا مشـــبه بالظرف المختص الذى لا يعمل فيه الفعل إلا بواسطة حرف الجر ، وغير لا بهـــا مها كالظرف المبهم يصل إليه الفعل بنفسه ، وقدح فيه بأنه قد لا يكون قبـــل إلا فعل نحو القوم إخوتك إلا زيدا [3] .

ونسب الرضى القول الثانى والثالث للبصريين . قال : "واختلـــف فى عامل النصب فى المستثنى ، فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم ، أو معـــنى

---

(1) الكتاب ٣١٩/٢ .

(2) انظر الهمع ٢٢٤/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٤٩/١ .

(3) انظر الهمع ٢٢٤/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٤٩/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٢٦/١، ١٢٨ .

الفعل بتوسط إلا ؛ لأنه شئ يتعلق بالفعل معنى إذ هو جزء مما نسب إليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول" [1] .

وذهب ابن يعيش إلى أن مذهب سيبويه هو أحد القولين الثانى أو الثالث ورجحه . قال : وفى العامل فى المستثنى أقوال منها قول سيبويه أن العامل فيه الفعل المقدم ، أو معنى الفعل بواسطة إلا . فإن قيل : الفعل المتقدم لازم غير متعد فكيف يجوز أن يعمل فى المستثنى النصب ؟ قيل لما دخلت عليه إلا فوته ، وذلك أنها أحدثت فيه معنى الاستثناء كما يقوى بحرف الجر فى مررت بزيد .

فإن قيل : فهلا أعملوا إلا فيما بعدها كما أعملوا حروف الجر لما أوصلت الفعل إلى ما بعدها فالجواب أن إلا إنما لم تعمل جرا ولا غيره من قبل أنها لم تخلص للأسماء دون الأفعال والحروف . ألا تراك تقول : ما جاءنى زيد قط إلا يقرأ ، ولا مررت بمحمد قط إلا يصلى ، ولا لقيت بكرا إلا فى المسجد ، ولا رأيت خالدا إلا على فرس ، فلما لم تخلص للأسماء بل باشرت بها الأفعال والحروف كما باشرت بها الأسماء لم يجز لها أن تعمل جرا ولا غيره ، وذلك لأن العامل ينبغى أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه فلما لم يكن لإ لا اختصاص بالاسم لم يجز لها أن تعمل فيه ، وإذا قلت : قام القوم اقتضى ذلك كل من يدخل تحت عموم اللفظ ، فإذا أثبت بالاستثناء بينت أن مدلول الأول وعمومه ليس مرادا فاقتضى البيان فنصب المستثنى لاقتضائه إياه على حد اقتضاء العشرين ما بعدها إذا قلت عندى عشرون درهما" [2] .

---

(1) شرح الكافية للرضى ٢٢٦/١ .

(2) شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ .

وابن الناظم رد على من اعترض على القول بأن النـــاصب إلا زاعمـــا اختصاصها بقوله :

"فإن قيل : لا نسلم أن "إلا" مختصة بالأسماء ؛ لأن دخولها على الفعـــل ثابت ، كقولهم : "نشدتك الله إلا فعلْتَ" و "ما تأتينى إلا قلتَ خـــيرا" و "مـــا تكلم زيدا إلا ضحك" سلمنا أنها مختصة ، لكن ما ذكرتموه معارض بـأن "إلا" ؟ لو كانت عاملة لا تصل بها المضير ، ولعملت الجر قياسا على نظائرها .

فالجواب : أن "إلا" ! إنما تدخل على الفعل إذا كان فى تأويل الاســـم ، فمعنى نشدتك الله إلا فعلت : ما أسألك إلا فعلك ، ومعنى ما تأتينى إلا قلـــت خيرا ، وما تكلم زيد إلا ضَحِك : ما تأتينـــى إلا قائلا خيـــرا ، وما تكلم زيـد إلا ضاحكا ، ودخول "إلا" على الفعل المؤول بالاسم لا يقدح فى اختصاصـــها بالأسماء ، كما لم يقدح فى اختصاص الإضافة بالأسماء الإضافـــة إلى الأفعـــال ، لتأولها بالمصدر فى نحو يوم قام زيد .

قوله : ولو كانت "إلا" عاملة لا تصل بها الضمير ، ولعملت الجر .

قلنا : القياس فى كل عامل إذا دخل على الضمير أن يتصل به ، ولكـــن منع من اتصال الضمير بإلا أن الانفصال ملتزم فى التفريغ المحقـــق والمقـــدر [1] فالتزم مع عدم التفريغ ، ليجرى الباب على سنن واحد .

وأما قولكم : لو كانت "إلا" عاملة لعملت الجر فممنوع ؛ لأن عمـــل الجر إنما هو للحروف التى تضيف معانـــى الأفعال إلـــى الأسماء ، وتنسبها إليها و "إلا" ليست كذلك ، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذى بعدها شيئا ، بل تخرجـــه

---

(1) التفريغ المحقق نحو ما قام إلا زيد ، والمقدر نحو ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، فإنه فى تقدير : ما قام إلا زيـــد ، لأن أحد مبدل منه ، والمبدل منه فى حكم المطروح .

عن النسبة فقط ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها ، وعملت النصب "[1] .

الرابع : أنه منصوب بأن مقدرة بعد إلا وعليه الكسائى فيما نقله السيرافى . قال التقدير : إلا أن زيدا لم يقم [2] .

وقال الرضى : "وقال الكسائى هو منصوب إذا انتصب بأن مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر ، فتقدير قام القوم إلا زيدا : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وليس بشئ إذ يبقى الإشكال عليه بحاله فى انتصاب أن مع اسمها وخبرها ؛ لأنهما فى تقدير المفرد . أما الاعتراض بأنه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه ؛ لأن الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجئ ، وأما تقدير الحرف الموصول فله أسوة بالبصريين فى تقديرهم أن الناصبة للفعل لكون الحروف التى قبلها كالنائب عنها ، فإلا عنده تكون كالنائب عن أن المقدرة" [3] .

الخامس : أنه منصوب بإنْ مخففة تركبت إلا منها ومن لا العاطفة ، وعليه الفراء . قال : ولهذا رفع من رفع تغليبا لحكم لا ، ومن نصب غلب حكم إن [4] .

ورد ابن يعيش قول الفراء بنحو "ما أتانى إلا زيدٌ" فزيدٌ مرفوع وليس قبله مرفوع يعطف عليه ، ولم يجز فيه النصب فيترتب على ذلك بطلان تأثير

---

(1) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(2) انظر الهمع ١/٢٢٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٣٤٩ .

(3) شرح الكافية للرضى ١/٢٢٦ .

(4) انظر الهمع ١/٢٢٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٣٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٦ ، ٧٧ .

الحرفين معا [1] . وفى هذا الرد نظر فالمعطوف عليه فى نحو هذا المثال يكون عند الفراء محذوفا .

وقال الرضى : "وقال الفراء إلا مركبة من إنَ ولا العاطفة حذفت النون الثانية من إن ، وأدغمت الأولى فى لام لا ، فإذا انتصب الاسم بعدها فبان ، وإذا تبع ما قبلها فى الإعراب فبلا العاطفة ، فكان أصل قام القوم إلا زيدا : قام القوم إن زيدا لا قام أى لم يقم ، فلا لنفى حكم ما قبل إلا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم أو إثباتا فهو كقولك : كأن زيدا أسد . الأصل عند بعضهم : إن زيدا كأسد ، فقدموا الكاف وركبوها مع إن .

وفيما قال نظر من وجوه ؛ لأن لا على المعنى الذى أوردنا غير عاطفة ، ومع التسليم فإن لا العاطفة لا تأتى إلا بعد الإثبات نحو جاءنى زيد لا عمرو ، وأنت تقول ما جاءنى القوم إلا زيد ، ولأن فيما قاله عز لا لإن مرة ، ولا أخرى عن مقتضييهما وذلك لأنه ينصب بها مرة ، ويتبع ما بعدها لما قبلها أخرى ، ولا يجتمع الحكمان معا فى موضع ، ولأن المعطوف عليه قليلا ما يحذف ، والمتعدد الذى هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام إلا زيد" [2] .

السادس : أنه انتصب لمخالفة الأول ؛ لأن المستثنى موجب له الحكم بعد نفيه عن الأول أو عكسه ، وعليه الكسائى فيما نقله ابن عصفور [3] .

السابع : أنه منصوب بأستثنى مضمرا وعليه المبرد والزجاج فيما نقله السيرافى [4] .

---

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٢ .

(2) شرح الكافية للرضى ٢٢٦/١ ..

(3) انظر الهمع ٢٢٤/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٤٩/١ .

(4) انظر الهمع ٢٢٤/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٤٩/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٢٩/١ .

وقال الرضى : "وقال بعضهم هو منصوب بأستثنى كما أن المنادى منصوب بأنادى ، وإلا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين ، فالمستثنى على هذا القول مفعول به .

وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ، ولا يلزم ذلك لأنا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ، ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه ، ألا ترى أنه يجب النصب فى إياك والأسد بتقدير بَعِّد ونحوه ، ولو ورد الرفع نحو أنت والأسد لكنا نقدر ابعد أنت والأسد ونحوه" (١) .

وقال ابن الناظم : وذهب الزجاج إلى أن الناصب :أستثنى ، مضمرا . وهو مردود بمخالفة النظائر ، إذ لا يجمع بين فعل ، وحرف ، يدل على معنله ، لا بإظهار ، ولا بإضمار ، ولو جاز ذلك لنصب ما ولى "ليت" ، و"كأن" بأتمنى ، وأشبه .

وفى الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار أستثنى" (٢) .

الثامن : أنه منصوب بالمستثنى منه بواسطة إلا . ذهب إليه ابن الحاجب لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم إلا زيدا إخوتك (٣) .

التاسع : الناصب للمستثنى تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين (٤) .

وقال الرضى بعد ذكره الأقوال فى ناصب المستثنى : "هذا كله فى المستثنى المتصل وأما المنقطع فذهب سيبويه أنه أيضا منتصب بما قبل إلا من الكلام كما انتصب المتصل به ، وذلك قوله فى الكتاب فحمل على معنى لكن

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢٢٧/١ .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٩٣، ٢٩٤ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٢٢٧/١ .

(٤) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٣٤٩/١ .

وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين فى الدرهم [1] ، وما بعد إلا عنده مفرد سواء كان متصلا أو منقطعا فهى وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد فى وقوع المفرد بعدها ، فلهذا وجب فتح أن الواقعة بعدها نحو قولك : زيد غنى إلا أنه شقى ، والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا إنها الناصبة بنفسها نصب لكن للأسماء وخبرها فى الأغلب محذوف نحو قولك : جاءنى القوم إلا حمارا أى لكن حمارا لم يجئ . قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى : (إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم) [2] . وقال الكوفيون إلا فى الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه فى المتصل . وتأويل البصريين أولى ؛ لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا وإثباتا كما فى لكن ، وفى سوى لا يلزم ذلك ؛ لأنك تقول لى عليك ديناران سوى الدينار الفلانى وذلك إذا كان صفة ، وأيضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه" [3] .

والذى أراه أن الناصب للمستثنى هو إلا سواء أكان متصلا أم منقطعا ؛ لأن إلا هى التى اقتضت المستثنى ، ولها نظير من الحروف العاملة فى الأسماء غير الجر كإن وأخواتها . والله أعلم .

ولا يبعد أيضا أن يكون العامل فى المستثنى هو ما قبل إلا بواسطتها باعتبار أن العموم قبلها يقتضى الاستثناء لأنه ليس مرادا .

---

(1) انظر الكتاب ٣١٩/٢ .

(2) يونس : ٩٨ .

(3) شرح الكافية للرضى ٢٢٧/١ ، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٤٣/٢ .

المسألة الرابعة : العامل فى المعطوف عطف نسق .

للنحاة فى العامل فى المعطوف عطف نسق ثلاثة أقوال .

الأول : العامل فى النسق عامل متبوعه بواسطة الحرف ، وهو قول جمهور النحاة . وذكر الرضى أنه مذهب سيبويه [1] .

وقال ابن يعيش فى العامل فى التوابع : " التوابع هى الثوانى المساوية للأول فى الإعراب بمشاركتها له فى العوامل . ومعنى قولنا ثوان أى فروع فى استحقاق الإعراب ؛ لأنها لم تكن المقصود ، وإنما هى من لوازم الأول كالتتمة له ، وذلك نحو قولك : قام زيد العاقل . فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه ، والعاقل ارتفع بما قبله أيضا من حيث كان تابعا لزيد كالتكملة له ؛ إذ الإسناد إنما كان إلى الاسم فى حال وصفه فكانا لذلك اسما واحدا فى الحكم . ألا ترى أن الوصف لو كان مقصودا لكان الفعل مسندا إلى اسمين ، وذلك محال . ونظير ذلك أن الرجل ذا العبيد والأتباع يدعى إلى وليمة ، فينال العبيد من الكرامة مثل ما نال السيد لكن ذلك بحكم التبعية ، والمقصود بذلك السيد كأنهم ليسوا غيره ؛ لأنهم من لوازمه ، كذلك ههنا الإعراب يدخل التابع والمتبوع ، لكن المتبوع بحكم أنه أصل ومقصود ، والتابع بحكم الفرعية وأنه تكملة الأول " [2] .

الثانى : العامل فى النسق مقدر بعد الحرف من جنس الأول . وبه قال الفارسى وابن جنى [3] .

---

(1) انظر شرح الكافية للرضى ١/٣٠٠ ، والهمع ٢/١١٥ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/١٠٨ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٣/٥٨ .

(2) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٨، ٣٩ .

(3) انظر شرح الكافية للرضى ١/٣٠٠ ، والهمع ٢/١١٥ ، والتصريح ٢/١٠٨ .

وذكر ابن جنى فى سر صناعة الإعراب أن حرف العطف فيه ضرب من الاختصار ، وذلك أنه قد أقيم مقام العامل ، فقولك : قام زيد وعمرو اصله : قام زيد وقام عمرو ، فحذفت قام الثانية ، وبقيت الواو كأنها عوض منها [1] .

وذكر الرضى أن ما ذهب إليه الفارسى وابن جنى لا دليل عليه .

قال : "وقال الفارسى فى الإيضاح الشعرى وابن جنى فى سر الصناعة أن العامل فى الثانى مقدر من جنس الأول ، كقولك يا زيد وعمرو .

وأقول : لا دليل فيه ؛ إذ علة البناء فى الثانى وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان فى يا زيد والحارث أعنى اللام ، وإنما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضى للبناء ، فلما ارتفع المانع صار كأن حرف النداء باشر التابع لا أن يقدر له حرفا آخر .

واستدل أيضا بقولهم : قيام زيد وعمرو ، وقيل العرض الواحد لا يقوم بحملين . والجواب أن القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر ، والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد ، والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك : وعمرو .

وكذا لا حجة فى قام زيد وعمرو ؛ إذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير .

ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام فى جاءنى غلام زيد وعمرو وهو متحد ، ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاه بدرهم وكل سلختها بدرهم والمراد هما معا ، وأيضا لم يجز يا زيد والحارث ، ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا ، وليس زيد ولا عمرو ذاهبين ؛ إذ لا يجوز تقدير ما

---

(1) انظر سر صناعة الإعراب ٦٣٥/٢ .

وليس بعد لا، وأيضا لم يجز زيد ضربت عمرا وأخاه ؛ إذ يبقى خبر المبتدأ بـــلا ضمير مع كونه جملة " [1] .

الثالث : العامل فى النسق حرف العطف نفسه [2] ، وهو قول ضعيف ؛ لأن حرف العطف لا يختص ، وغير المختص لا يعمل .

قال الرضى : "وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة ، وهو بعيـــد لعدم لزومه لأحد القبلين كما هو حق العامل" [3] .

ثمرة الخلاف فى العامل فى المعطوف

فائدة الخلاف فى العامل فى المعطوف هى جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فى الثانى غير الأول ، وامتناعه عند من قال العـــامل فيهما هو الأول [4] .

المسألة الخامسة : العامل فى جواب الشرط .

اختلف النحاة فى العامل فى جواب الشرط ، ولهم فيه أقوال :

أحدهما : العامل فى الجواب هو الأداة والشرط فكلاهما جزم الجـواب ، وهو قول الخليل والمبرد .

قال سيبويه : "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله . وزعم الخليل أنك إذا قلت : إن تأتنى آتك ، فآتك انجزمت بإن تأتنى ، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت : ائتنى آتك" [5] .

---

(1) شرح الكافية للرضى ١/٣٠٠ .

(2) انظر الهمع ٢/١١٥ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/١٠٨ .

(3) شرح الكافية للرضى ١/٣٠٠ .

(4) انظر شرح الكافية للرضى ١/٣٠٠ ، والهمع ٢/١١٥ .

(5) الكتاب ٣/٦٢ ، ٦٣ .

وقال المبرد : "فإذا قلت : إن تأتنى آتك . فـ (تأتنى) مجزومة بـإن ، و (آتك) مجزومة بإن وتأتنى ونظير ذلك من الأسماء قولك : زيد منطلق . فزيد مرفوع بالابتداء . والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ " [1] .

والحجة لمن قال بهذا القول أن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما عن صاحبه ، فلما اقتضياه معا وجب أن يعملا فيه معا [2] .

وضعف ابن يعيش والأنبارى هذا القول .

قال ابن يعيش : "وهذا القول وإن كان عليه جماعة من حذاق أصحابنا فإنه لا ينفك من ضعف ؛ وذلك لأن إن عاملة فى الشرط لا محالة وقد ظهر أثر عملها فيه ، وأما الشرط فليس بعامل هنا ؛ لأنه فعل والجزاء فعل وليس عمل أحدهما فى الآخر بأولى من العكس ، وإذا ثبت أنه لا اثر له فى العمل فإضافة ما لا اثر له إلى ما له أثر لا أثر له . ويمكن أن يقال إن الشئ قد يؤثر بانفراده أثرا ، فإذا انضاف إلى غيره وركب معه حصل له بالتركيب حكم لم يكن له قبل" [3] .

وقال الأنبارى : "غير أن هذا القول وإن اعتمد عليه كثير من البصريين فلا ينفك من ضعف ، وذلك لأن فعل الشرط فعل ، والأصل فى الفعل ألا يعمل فى الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير فى أن يعمل فى الفعل و "إن" له تأثير فى العمل فى الفعل ؛ فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له" [4] .

---

(1) المقتضب ٤٩/٢ .

(2) انظر الإنصاف ٦٠٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٧ ، ٤٢ .

(3) شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧ .

(4) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٦٠٨/٢ .

وضُعف هذا القول أيضا بأن العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر ، وفعل الشرط قد يحذف ، وبأن العامل المركب لا يفصل بين جزأيه ، وقد جاء الفصل نحو قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك) [1] ، وأجيب بأن فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له [2] .

الثانى : العامل فى الجواب أداة الشرط . وقال به أكثر البصريين ، واختاره ابن عصفور والأبدى [3] .

والحجة لمن قال بهذا القول : أن العامل حرف الشرط لأنه يقتضى جواب الشرط كما يقتضى فعل الشرط ، وكما وجب أن يعمل فى فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل فى جواب الشرط [4] .

والتحقيق أن العامل هو الأداة بواسطة الشرط ، وإليه ذهب الأنبارى .

قال الأنبارى : "والتحقيق فيه عندى أن يقال : إن "إنْ" هو العامل فى جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ؛ لأنه لا ينفك عنه ، فحرف الشرط يعمل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط ، لا بهِ ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك هاهنا ؛ إنْ هو العامل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه" [5] .

واعترض بعضهم على القول بأن العامل هو الأداة بأن الجازم كالجار فلا يعمل فى شيئين ، وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب .

---

(1) التوبة : ٦ .

(2) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢٤٨/٢ .

(3) انظر الإنصاف ٦٠٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧ ، والتصريح ٢٤٨/٢ .

(4) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ٦٠٧/٢ ، ٦٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧ .

(5) الإنصاف ٦٠٨/٢ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧ .

ويجاب بالفريق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار ، وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولى ظن ومفاعيل أعلم [1] .

الثالث : العامل فى جواب الشرط هو فعل الشرط ؛ لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من معنى الاستلزام ، ورد باستغراب عمل الفعل الجزم [2] . ونسب هذا القول للأخفش ، واختاره ابن مالك فى التسهيل [3] .

وقال الأنبارى : "وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط ، فقال : لأن حرف الشرط حرف جزم ، والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل فى شيئين ، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل . وهذا القول ضعيف .. ؛ لأنه يؤدى إلى إعمال الفعل فى الفعل . وقولهم : "الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل فى شيئين" باطل ؛ لما بينا من وجه مناسبته للعمل فى الشرط وجوابه لاقتضائه لهما ، بخلاف غيره من الحروف الجازمة ؛ فإنها لما اقتضت فعلا واحدا عملت فى شئ واحد ، وحرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل فى شيئين قياسا على سائر العوامل" [4] .

الرابع : الجواب مجزوم بالجوار ، قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ، ورد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور [5] .

وأيضا الجر على الجوار ليس مطردا بل ما سمع منه محمول على الشذوذ الذى يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه [6] .

---

(1) انظر التصريح ٢٤٨/٢ .

(2) انظر شرح الأشمونى على الألفية وحاشية الصبان ١٦/٤ ، والتصريح ٢٤٨/٢ .

(3) انظر التسهيل ص ٢٣٧ ، والتصريح ٢٤٨/٢ ، وشرح الأشمونى على الألفية ١٦/٤ .

(4) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٦٠٨/٢، ٦٠٩ .

(5) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢٤٨/٢ .

(6) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ٦١٥/٢ .

الخامس : فعل الشرط وجوابه مبنيان على السكون . وذهب إلى ذلك أبو عثمان المازنى [1] .

قال ابن يعيش : "ويحكى عن أبي عثمان أنه كان يقول إن فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين معربين وإنما هما مبنيان ؛ لأنهما لما وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا موقعا لا يصلح فيه الأسماء فبعدا عن شبهها فعادا إلى البناء الذى كان يجب للأفعال .

وهذا القول ظاهر الفساد وبأدنى تأمل يتضح ؛ وذلك لأنه لو وجب له البناء بدخول إن عليه لوجب له البناء بدخول النواصب ، وبقية الجوازم ؛ لأن الأسماء لا تقع فيها فاعرفه" [2] .

المسألة السادسة : التعدى بواسطة حرف الجر .

الأسماء التى تلى حروف الجر يطلبها العامل بواسطة تلك الحروف [3] .

وقال ابن الحاجب فى تعريف حروف الجر : حروف الجر ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه [4] .

والمراد بالإفضاء الوصول ، والباء بعده للتعدية أى لإيصال فعل ، والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم تعديته إليه .

فحروف الجر تعدى الفعل إلى الاسم حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل . وسماها الكوفيون حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف الأفعال إلى الأسماء أى توصلها إليها ، وقال بعض النحاة ومن هذا سميت حروف الجر ؛ لأنها تجر معناها إليها .

---

(1) انظر الإنصاف ٦٠٠٢/٢ .

(2) شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧ ، وانظر الإنصاف ٦٠٩/٢ .

(3) انظر شرح الكافية للرضى ٢٠/١ .

(4) انظر شرح الكافية للرضى ٣١٩/٢ .

والأظهر أنه قيل لها حروف الجر ؛ لأنها تعمل إعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب [1] .

وقال الرضى : "وإذا تعدى الفعل بحرف الجر فالجار والمجرور فى محل نصب على المفعول به ، ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب . قال تعالى : (وامسحوا برءوسكم وأرجلكم) [2] بالنصب . وقال لبيد :

فإن لم تجدْ من دونِ عدنانَ والداً ودونَ مَعَدٍّ فلتزعْكَ العواذل [3]

والتحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار ، لأن الجار هو الموصل للفعل كالهمزة والتضعيف فى أذهبت زيدا ، وكرمت عمرا ، لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل ، والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا فى اللفظ وقالوا هما فى محل النصب" [4] .

والظاهر من كلام ابن جنى أن القول بأن الجار والمجرور فى موضع نصب ليس توسعا .

---

(1) انظر شرح الكافية للرضى ٣١٩/٢، ٣٢٠ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٠٣/٢ .

(2) المائدة : ٦ .

(3) البيت من الطويل ، وقوله : فلتزعك . بالزاى ، يقال : وزَعه يزَعه إذا كفه . والعواذل هنا حوادث الدهر وزواجره .

- (انظر الخزانة ٢٥٢/٢ ، والكتاب ٦٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٨/١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١٥١/١) .

(4) شرح الكافية للرضى ٢٧٣/٢ .

قال ابن جنى : " واعلم أن الفعل إذا أوصله حرف الجـــر إلى الاســـم الذى بعده ، وجره الحرف ، فإن الجار والمجرور جميعا فى موضع نصب بـــالفعل الذى قبلهما ، وذلك قولك : مررت بزيد ، فـــ"زيد" مجرور ، و"بزيد" جميعا فى موضع نصب ، والدلالة على صحة هذه الدعوى مطردة من وجهين :

أحدهما : أن عبرة هذا الفعل الذى يصل بحرف الجر قد تجدهـــا فيمـــا يصل بنفسه ؛ ألا ترى أن قولك : "مررت بزيد" فى معنى "جُزت زيدا" وكذلك : "نظرت إلى عمرو" فى معنى "أبصرت عمرا" و "انصرفت عـــن محمـــد" أى : "جاوزت محمدا" ، فهذا من طريق المعنى . وأما من طريق اللفظ فإن العرب قـــد نصبت ما عطفته على الجار والمجرور جميعا ؛ لأنهما جميعا منصوبـــا الموضـــع ، وذلك قولهم : "مررت بزيد وعمرا" ، و "نظرت إلى محمد وخالدا" ، وعلى هذا ما أنشده سيبويه من قول لبيد :

فإن لم تجدْ من دونِ عدنانَ والداً ودونَ مَعَـــدٍّ فلتزعْكَ العواذل

فعطف "دونَ" على موضع "من دون" . وأنشد أيضا لعقيبة الأسدى :

معاوىَ إننا بشرٌ فأسجـــــحْ فلسنـــا بالجبالِ ولا الحديدَا [1]

عطف "الحديد" على موضع "بالجبال" ولهذا قال سيبويه : " إنـــك إذا قلت : مررت بزيد فكأنك قلت : مرت زيدا" [2] يريد بذلك أنه لـــولا البـــاء الجارة لانتصب زيد ، وعلى ذلك أجازوا مررت بزيد الظريفَ بنصب الظريـف على موضع "بزيد" ومن هنا أيضا قضى النحويون على موضع الجار والمجرور إذا

---

(1) البيت من الوافر ، وقوله : "معاوىَ" ترخيم معاوية ، ومعنى "أسجح" : ارفُـــق وسَـــهل . يشـــكو إلى معاوية بن أبى سفيان جور عما له .

• (انظر الكتاب ٦٧/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٩٩/١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٨٧٠/٢) .

(2) انظر الكتاب ٩٢/١ .

أسند الفعل إليهما بأنهما فى موضع رفع ، وذلك نحو ما جاءنى من رجل ، ومـــا قام من أحد ، وكذلك ما لم يُسَم فاعله ، نحو سير بزيد ، وعُجِبَ من جعفـــر ، ونُظِر إلى محمد ، وانصُرف عن زيد ، وانقُطِع بالرجل ، وإنما قضـــوا فى هـــذه الأشياء فى هذه المواضع برفع معانيها من قبل أنها قد كانت مع الفعل المســند إلى فاعله منصوبة المواضع ، نحو : سرت بزيد ، وعجبت من خالد ، ونحو ذلـــك ، فلما لم يُسم الفاعل ، وأسند الفعل إلى الذى كان منصوبا مع الفاعل ، قضـــى برفعه لقيامه مقام الفاعل ، فإذا جاز لهم أن يقضوا على موضع الفعل والفـــاعل فى بعض المواضع بأنهما فى موضع رفع ، وإن كان الفعل مستقلا بفاعله وذلـــك قولهم : حبذا زيد ، وحبذا هند ، فأن يقضوا على موضع الجار والمجرور اللذيـــن لا يستغنى أحدهما عن صاحبه ، ولا يجوز الفصل بينه وبينه بالظرف ولا غـــيره أجدر بالجواز" [1] .

هذا والذى تستريح إليه النفس هو أن زيدا فى نحو "مررت بزيد" هـــو وحده فى موضع نصب ، وليس الجار والمجرور كما حقق العلامة الرضـــى ؛ لأن حرف الجر ما هو إلا موصل العامل إلى المعمول فكان كهمزة التعدية والتضعيف .

المسألة السابعة : التعدية بواسطة حروف الزيادة .

التعدية بالهمزة .

يتعدى الفعل الثلاثى القاصر بالهمزة نحو قوله تعالى : (أذهبتم طيباتكم) [2] .

ومعنى التعدية أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل فـــاعلا لأصل الحدث على ما كان .

---

(1) سر صناعة الإعراب ١/١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

(2) الأحقاف : ٢٠ .

فمعنى "أذهبت زيدا" جعلت زيدا ذاهبا ، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذى استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان فى ذهب زيد .

فإن كان الفعل الثلاثى غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة ـ أى الجعل والتصيير ـ كأذهبته .

وإن كان متعديا إلى واحد صار بالهمزة متعديا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل ، والثانى لأصل الفعل ، نحو أحفزت زيدا النهر : أى جعلته حافزا له ، فالأول مجعول ، والثانى محفور ، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة مفعول أصل الفعل ؛ لأن فيه معنى الفاعلية .

وإن كان الثلاثى متعديا إلى اثنين صار بالهمزة متعديا إلى ثلاثة أولها للجعل والثانى والثالث لأصل الفعل ، وهو فعلان فقط : أَعَلَمَ وأَرَى [1] .

وقال ابن هشام : "ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى المتعدى إلى ثلاثة إلا فى رأى وعلم ، وقاسه الأخفش فى أخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم . وقيل النقل بالهمزة كله سماعى ، وقيل قياسى فى القاصر والمتعدى إلى واحد . والحق أنه قياسى فى القاصر سماعى فى غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه" [2] .

التعدية بتضعيف العين .

يتعدى الفعل الثلاثى القاصر بتضعيف العين نحو قوله تعالى : (قد أفلح من زكاها) [3] وقال ابن يعيش : "وأما التضعيف فنحو قولك فرح زيد وفرحته ،

([1]) انظر شرح الشافية لرضى ٨٦/١ ، ٨٧ .

([2]) مغنى اللبيب ٦٠٠/٢ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٧ .

([3]) الشمس : ٩ .

وغرم وغرمته ونبل ونبلته ونزل ونزلته ، والمراد حمله على ذلك وجعله يفعلـــه ولذلك صار متعديا بعد أن لم يكن كذلك" (١) .

وقال ابن هشام : "والنقل بالتضعيف سماعى فى القاصر . وفى المتعـــدى لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسألة ، ولم يسمع فى المتعدى لاثنين ، وزعم الحريرى أنه يجوز فى علم المتعدية لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة ولا يشـــهد له سماع ولا قياس ، وظاهر قول سيبويه أنه سماعى مطلقا ، وقيـــل قياســـى فى القاصر والمتعدى إلى واحد" (٢) .

وقال الرضى فى المتعدى بتضعيف العين : "وهذا لا يتعـــدى إلى ثلاثـــة كأفعل إلا محمولا على أفعل كحدث وخبر" (٣) .

فائـــــدة :

قال ابن يعيش : "واعلم أنه متى عديت الفعل بالهمزة أو التضعيـــف لم تجمع بين واحد منهما وحرف الجر ؛ لأن الغرض تعدية الفعل فبأى شئ حصـــل أغنى عن الآخر ولا حاجة إلى الجمع بينهما ، فتقول : أدخلت زيـــدا الـــدار ، وأذهبت خالدا ، ودخلت بزيد الدار وذهبت به ، قال الله تعالى : (يكاد ســـنا برقه يذهب بالأبصار) (٤) ، ولا يجوز أدخلت بزيد الـــدار ، ولا أذهبـــت بـــه فتجمع بين الهمزة والباء لما ذكرت لك فاعرفه" (٥) .

وذكر الزمخشرى من أسباب التعدية ثلاثة فقط .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٧ .

(٢) مغنى اللبيب ٦٠٢/٢ .

(٣) شرح الشافية للرضى ٩٣/١ .

(٤) النور : ٤٣ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٧ .

قال الزمخشرى : "وللتعدية أسباب ثلاثة وهى الهمزة ، وتثقيل الحشو ، وحرف الجر" [1] .

هذا وقيل يتعدى الفعل بتضعيف اللام نحو صَعِر خده وصعررته . قال أبو حيان وهو غريب [2] . فصعِر يتعدى بتضعيف العين . قال الزمخشرى فى أساس البلاغة : "فى عنقه وخده صعَرٌ : ميل من الكبر ، يقال : "لأقيمن صعرك ، وتقول : فى عينه صَوَر ، وفى خده صَعَر ، وهو أصعر ، وصَعّر خده وصاعره" [3] .

وفى القرآن الكريم : (ولا تصعر خدك للناس) [4] ، أما "صَعْرَرَ" فجاء فى اللغة بمعنى دحرج ، قال ابن منظور : "وصَعْرَرَ الشئَ فتصعرر : دحرجه فتدحرج واستدار" [5] .

وقيل يتعدى الفعل بألف المفاعلة نحو سار زيد ، وسايرته ، وجلس وجالسته [6] ، وقيل يتعدى بصوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى الشئ كاستخرجت المال ، واستحسنت زيدا ، واستقبحت الظلم [7] .

وتوجيه ذلك أن صيرورة اللازم متعديا بصيغتى فاعل واستفعل السابقتين إنما هو لتضمن الفعل فى فاعل معنى المشاركة ، فمعنى سايرت زيدا : شاركته فى السير ، فزيد الفاعل فى "سار زيد" انتصب فى "سايرت زيدا" لأنه مشارك فى السير . وكذلك صيغة استفعل تعدت بالزيادة لما طرأ عليها معنى

---

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٧ .

(2) انظر الهمع ٨٢/٢ .

(3) أساس البلاغة ص ٢٥٤ ، وانظر كتاب الأفعال للسرقسطى ٤٢٢/٣،٤٢٣ .

(4) لقمان : ١٨ .

(5) لسان العرب مادة (ص ع ر) .

(6) انظر مغنى اللبيب ٦٠٠/٢ ، والهمع ٨٢/٢ .

(7) انظر مغنى اللبيب ٦٠٠/٢ ، والهمع ٨٢/٢ ، وشرح الأشمونى على الألفية ٩٦/٢ .

جديد ، وهو الطلب فى استخرجت المال ، الذى لم يكـــن فى خـــرج المـــال ، والنسبة إلى الشئ فى استحسنت زيدا الذى لم يكن فى حَسُن زيد .

وليست الزيادة فى فاعل ، واستفعل فى أصلها للتعدية ، وإنما التعديـــة جاءت تبعا لما أفادته الصيغتان من معنى المشاركة ، أو الطلب ، أو النســـبة إلى الشئ . ولذلك نجد بعض النحاة لا يذكرون الزيادة فيهما من أسباب التعديـــة والله أعلم .

الخاتمـــــة

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، وصـــلاة وسلاما على سيد الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ،

فإنى أحمد الله حمد الشاكرين على توفيقه لى وعونه فى إعداد هذا البحث ، فمسائله كثيرة ، ومتفرقة فى كتب النحو ، وقد بذلت جهدا كبيرا فى جمعـــها ، وترتيبها ، ودراستها ، ومناقشتها ، وتحقيق ما وقع من خلال بـــين النحـــاة ، وتوثيق الآراء التى نسبت إلى أئمة النحو ما أمكـــن فقـــد وقـــع كثـــير مـــن الاضطرابات فى نسبة الأقوال إليهم .

وقضايا التوسط والواسطة نالت اهتمام النحاة لما لها من فوائد لفظيـــة ومعنوية كما يتضح من ذكر أهم النتائج التى وقفت عليها من خلال دراســـتى لتلك القضايا وأهم تلك النتائج هى :

(١) حدث لبعض العوامل حكم بالتوسط لم يكن له قبل ، ومن ذلك إلغـــاء الأفعال القلبية إذا توسطت نحو "زيد ظننت قائم" فقد جاز إلغاء العامل بالتوسط ولو تقدم لوجب عمله نحو "ظننت زيدا قائما" . ومن ذلـــك إهمال إذن إذا وقعت حشوا نحو "عبد الله إذن يأتيك" مع أنها تعمـــل إذا تصدرت فى نحو "إذن يأتيَك عبد الله" .

(٢) للتوسط اثر فى المعنى ومن ذلك ما أفاده ضمير الفصل فى نحو "زيد هـــو القائم" من رفع توهم أن ما بعد المبتدأ صفة ؛ لأنك إذا قلت : "زيـــد القائم" جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخـــبر ، فـــإذا جئت بالفصل تعين كونه خبرا لا صفة .

ومن ذلك إفادة كان المتوسطة للتأكيد فى نحو "ما كان أحسن زيــدا" ، وإفادة الواو المتوسطة بين الصفة والموصوف، تأكيد لصوق الصفة بـــالموصوف على ما ذهب إليه الزمخشرى فى نحو قوله تعالى : (وما أهلكنا من قرية إلا ولهـــا كتاب معلوم) [1] .

(٣) جاء الظرف والجار والمجرور متوسطين فى بعض المواطن للتوسع فيـــهما مع أن التوسط فى تلك المواطن لا يجوز فى غيرهما ومن ذلك :

جواز توسط خبر إن بينها وبين اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجـــرورا ، وعدم جواز التوسط فى غيرهما من الأخبار .

ومن ذلك جواز توسط معمول خبر إن بينها وبين اسمها إذا كان ظرفـــا أو جارا ومجرورا نحو قوله :

فلا تلحَنى فيها فإن بحبّهـــــا أخـــــاكَ مصابُ القلبِ جَمٌّ بلابلُهْ

مع أنه يمتنع أن تقول : "إن طعامك زيدا آكل" بالإجماع .

(٤) كثرت المسائل الخلافية فى قضايا التوسط والواسطة . ومن ذلك :

الخلاف فى تجويز توسيط المفعول معه ، وتوسيط المستثنى بإلا بين جزئى كلام فى نحو "القوم إلا زيدا قاموا" والخلاف فى توسيط الحال بين المبتدأ والخـــبر الظرفى العامل فى الحال فى نحو "زيد متكئا فى الدار" .

ومن ذلك الخلاف فى جواز توسيط الجار والمجرور والظرف بين فعلـــى التعجب والمتعجب منه فى نحو "ما أحسن فى الهيجاء لقاءها" ، والخلاف فى جواز توسط فاء السببية ومدخولها فى نحو "ما زيد فنكرمه يأتينا" .

---

(١) الحجر : ٤ .

ومن ذلك الخلاف فى الواسطة بين المعرب والمبنى ، والواسطة بين المنصرف وغير المنصرف ، والواسطة بين المعرفة والنكرة .

ومن ذلك الخلاف فى الواسطة بين العامل والمعمول فى العامل فى الخبر ، والمفعول معه ، والمستثنى بإلا ، والمعطوف عطف نسق ، وجواب الشرط .

(٥) فى بعض ما يتوسط يختلف إعرابه تبعا للمعنى ، ومن ذلك المضارع المتوسط بين الشرط والجزاء فى نحو "إن تأتنى تمشى أمش معك" فللفعل تمشى يجزم إن لاحظت معنى البدل ، ويرفع إن لاحظت معنى الحال .

(٦) بعض ما يتوسط جاء مخالفا للقياس كتوسط أفعل التفضيل بين حالين نحو "هذا يسرا أطيب منه رطبا" ، ومنه ما هو مقصور على السماع كتوسط معمول خبر إن وأخواتها إذا كان ظرفا أو جار ومجرورا ، ومنه ما جاء على خلاف الأصل كتوسط المفعول به بين الفعل والفاعل ، وتوسط الحال بين العامل وصاحبها .

(٧) نص النحاة على أشياء يمتنع توسطها ، ومن ذلك امتناع توسط المفعول معه فلا يجوز أن تقول : "سار والنيل زيد" خلافا لابن جنى ، وامتناع توسط المبتدأ بين الخبر المتعدد لفظا لا معنى ، فلا يجوز أن تقول : "حلو الرمان حامض" ، وامتناع توسط خبر إن بينها وبين اسمها إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا .

هذا وأرجو من الله أن يكون عملى هذا خالصا لوجهه وأن ينفع به وأن يمنحنا المثوبة والمغفرة وهو ولى التوفيق .

أ.د /أحمد محمد أحمد خالد .

المراجـــــــع

(١) القرآن الكريم .

(٢) الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى - المطبعة الحجازية المصريـــة - ١٣٦٨ هـ .

(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفســير أبــى الســعود) للإمام أبى السعود محمد بن محمد العمــادى - دار إحيــاء الــتراث العربى - بيروت - لبنان .

(٤) الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى - دار الكتب العلمية - بـيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

(٥) الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى - الطبعة الأولى - مطبعــة السعادة - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

(٦) الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى - دار الجيل .

(٧) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوى) المطبعة العثمانيــة - ١٣٠٥ هـ .

(٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام - تحقيق الشيخ محمــد محيى الدين عبد الحميد - طبعة دار الفكر - بيروت .

(٩) البحر المحيط لأبى حيان - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة بمصــر - ١٣٢٨ هـ .

(١٠) البرهان فى علوم القرآن للزركشى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - طبعة دار الفكر بيروت .

(١١) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للســيوطى - دار الفكــر - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

(١٢) التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى - دار الفكر - الطبعة الأولـــى - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
(١٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - تحقيق محمد كـامل بركـات - دار الكتاب للطباعة والنشر - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
(١٤) تسهيل نيل الأمانى فى شرح عوامل الجرجانى - طبعة عيسى الحلبى .
(١٥) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - طبعة عيســى الحلبى .
(١٦) جملة الصفة فى القرآن الكريم دراسة نحوية تحليلية للدكتـور أحمـد محمد خالد - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
(١٧) حاشية الجمل على الجلالين المسماة بالفتوحـات الإلهيـة بتوضيـح تفسير الجلالين للدقائق الخفية - مطبعة عيسى الحلبى .
(١٨) حاشية محمد الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى - طبعـة عيسى الحلبى .
(١٩) حاشية العلامة محمد عبادة العدوى على شرح شـذور الذهـب فـى معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصارى - طبعة عيسى الحلبى .
(٢٠) حاشية محمد بن على الصبان على شرح الأشمونى على ألفيـة ابـن مالك - طبعة عيسى الحلبى .
(٢١) حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى علـى التصريـح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - طبعة عيسى الحلبى .
(٢٢) الحجة فى القراءات السبع للإمام ابن خالويه تحقيق وشرح الدكتـور / عبد العال سالم مكرم - دار الشروق - الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

(٢٣) الحلل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسى - تحقيق الدكتور / مصطفى إمام - مطبعة الدار المصرية - الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .

(٢٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف عبد القادر بن عمر البغدادى - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٢٥) الخصائص لابن جنى - دار الهدى للطباعة والنشر ببيروت .

(٢٦) الدرر اللقيط من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفى مع تفسير البحر المحيط - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة - ١٣٢٨ هـ .

(٢٧) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه - طبعة دار المعارف .

(٢٨) سر صناعة الإعراب لابن جنى - تحقيق الدكتور حسن هنداوى - دار القلم بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

(٢٩) شرح أبيات سيبويه لأبى محمد يوسف بن أبى سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافى - تحقيق الدكتور / على الريح هاشم - طبعة دار الفكر ١٩٧٤ م .

(٣٠) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - طبعة عيسى الحلبى .

(٣١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - تحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - دار الجيل - بيروت .

(٣٢) شرح الشافية للشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى - دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(٣٣) شرح شواهد شرح الشافية للرضى لعبد القادر البغدادى تحقيق الأساتذة / محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(٣٤) شرح شواهد ابن عقيل للشيخ عبد المنعم الجرجاوى - الطبعة الثالثة - المطبعة الوهبية المصرية ١٢٩٥ هـ .

(٣٥) شرح الشواهد للعينى مع شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان - طبعة عيسى الحلبى .

(٣٦) شرح شواهد المغنى لجلال الدين السيوطى - ذيل بتصحيحات وتعليقات للشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزى الشنقيطى - دار مكتبة الحياة ببيروت .

(٣٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين - دار الفكر .

(٣٨) شرح كافية ابن الحاجب للشيخ رضى الدين - دار الكتب العلمية ببيروت .

(٣٩) شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب ببيروت .

(٤٠) شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع - تأليف الشيخ عبد الفتاح القاضى - مطبعة دار الزينى - الطبعة الثانية ١٩٦١ م .

(٤١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك - تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد مع كتاب أوضح المسالك - دار الفكر - بيروت - لبنان .

(٤٢) قطر الندى وبل الصدى - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

(٤٣) الكتاب لسيبويه - تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

(٤٤) الكشاف للزمخشرى - دار الفكر ببيروت .

(٤٥) الكليات - معجم المصطلحات والفروق اللغوية لأبى البقاء أيوب بن موسى الحسينى الكفوى - مؤسسة الرسالة ببيروت - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

(٤٦) لسان العرب لابن منظور - طبعة دار المعارف .

(٤٧) مجالس ثعلب - تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون - دار المعارف .

(٤٨) معانى القراءات لأبى منصور الأزهرى - تحقيق الدكتور / عيد مصطفى درويش ، والدكتور عوض بن حمد القَوزى - طبعة دار المعارف .

(٤٩) معانى القرآن للأخفش - تحقيق الدكتور / عبد الأمير محمد أمين الورد - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

(٥٠) معانى القرآن لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٠ م .

(٥١) مغنى اللبيب لابن هشام - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية ببيروت - ١٩٩٢ م .

(٥٢) المقتضب للمبرد - تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة - طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

(٥٣) منحة الجليل بتحقيق شرخ ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد مع كتاب شرح ابن عقيل - دار الفكر .

(٥٤) النهر الماد من البحر لأبى حيان مع البحر المحيط - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة - ١٣٢٨ هـ .

(٥٥) همع الهوامع شرح الجوامع للسيوطى - دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت .